مقدمة

لقد تزايد خلال السنوات الأخيرة الاهتمام العالمي بالتصدي للفساد بكل صوره وأشكاله على أساس انه عدو للتنمية ومشجع على كل مظاهر الفوضى والانحراف وعدم احترام القانون حيث يعد من المواضيع المهمة، لما له من جذور تاريخية انتشرت في مجتمعاتنا الحاضرة سواء النامية منها والمتقدمة والفساد يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، مما يعمل على زيادة حدة الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي، كما يفسر عنه انتهاك لحقوق الإنسان وتفاقم التفاوت الطبقي، حيث يعتبر المحرك الرئيسي في حركة الدولة والسلطات القائمة ويمثل الفساد في التصرفات الغير قانونية والتعقيدات البيروقراطية ، وأخطاء القطاع العام المؤدية إلى عدم تحقيق أهدافه في تقديم أفضل الخدمات العامة إلى المواطنين وبالأخص الخدمات الأساسية.

وأصبحت مسألة مكافحته على قمة أولويات المؤسسات وتم في إطار دلك تفعيل ما سمي باسم منظمة الشفافية عام (1993) ومقرها في برلين، هده المنظمة التي دعت إلى مكافحة الفساد وأقرت بأن الفساد قد أصبح أزمة عالمية تستوجب جهدا دوليا مكثفا ومتواصلا وفي هدا الإطار تتعدد الجهود والمبادرات للتصدي للفساد، وأنه أصبح يتعلق بسمعة الدول وصورتها في الخارج سواء كمجتمعات أو مؤسسات مالية دولية أو قوى عظمى أخذت تبادر لاستغلال هده الناحية وتتخذ منها ذريعة للتدخل في حياة الآخرين أو دعم الانقلابات لتغيير الأنظمة والمجتمعات الغير شفافة ووفق معايير تناسب هده القوى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وتابعتها بريطانيا وما جرى أخيرا يعتبر من أبرز الأمثلة على دلك.

وقد ارتبطت هذه الظاهرة بعدة عوامل مثل غياب الشفافية والمساءلة داخل الإدارة، إذ تعد إحدى الطرق الكفيلة في الحد من الفساد المالي، حيث تعتبر أداة من الأدوات الناجحة التي اعتمدتها الإدارة الحديثة لا سيما في النظم الديمقراطية لمكافحة الفساد المالي، فكلما انعدمت الشفافية و المساءلة وازدادت ظاهرة الفساد المالي في القطاع البنكي،الأمر الذي يسهم في ظهور العديد من الأزمات التي لها أثارها السلبية الكبيرة على مستوى الوطني و الإقليمي والدولي.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على ظاهرة الفساد المالي الذي تزايدت بشكل كبير مثل الاختلالات الكبير التي وقعت في البنوك كبنك بارنخ وشركة الطاقة وفضيحة بنك الخليفة وغيرها.

- **إشكالية الدراسة:**

للإحاطة بجوانب هذا الموضوع نقترح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي بـالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة؟ .

انطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية تبرز الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير الالتزام بالشفافية في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة؟.
- ما مدى تأثير الالتزام بالمساءلة في الحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة؟.

- **فرضيات الدراسة**

للإجابة على مجموع هذه التساؤلات الفرعية نقدم الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الشفافية والحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين المساءلة والحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة.

- **أهداف الدراسة:**

يهدف هدا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة خطيرة تفشت بشكل كبير ودلك من أجل:

- معرفة الفساد المالي كحقيقة وواقع.

- معرفة الآثار التي تنجم عن الفساد المالي وتأثيره.

- **أهمية الدراسة:**

- أما الأهمية فيتجلى دلك في إبراز حقيقة وواقع الفساد المالي في البنوك التجارية.

-يؤدي إلى ضرورة البحث عن الآليات والأدوات الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

- **أسباب اختيار الموضوع**:

يعود اختيار موضوع الفساد انطلاقا من جملة مبررات ذاتية وموضوعية، تدفع باتجاه محاولة البحث والتقصي في هدا الموضوع، والكشف عن بعض الحقائق الجديرة بالدراسة والبحث.

- الأهمية العلمية للموضوع ومحاولة اثرائة وشرح أسباب الفساد والنتائج الكارتية التي يخلفها على الدولة والمجتمع في مختلف المجالات.
- ديناميكية وحركية الموضوع حيث يعتبر حديث الساعة كما يحظر باهتمام دولي كبير من أجل الحد من أثاره.
- إبراز أهمية الموضوع والتعريف به لإثراء البحث العلمي.
- محاولة إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة الفساد المالي.

- **منهجية الدراسة**

من اجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن اجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه فقد تم اختيار المنهج الوصفي و التحليلي لدراسة موضوع الفساد المالي، حيث في المنهج الوصفي اعتمدنا على وذلك من خلال التعرض إلى مختلف المفاهيم النظرية التي يدور حولها هذا الموضوع، حيث طبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة البالغ(43) موظفا بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف وعنابة، واستخدمت الاستبيان لقياس متغيرات الدراسة، كما تم الاستعانة ببرنامجspss25 للتحليل الإحصائي.

- **صعوبات الدراسة**

يمكن حصر الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث في مايلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات التطبيقية وتميزها بشيء من السرية.

- **الدراسات السابقة**

لقي موضوع الفساد المالي وآليات مكافحته اهتماما كبيرا من طرف العديد من الباحثين حيث توجد العديد من الدراسات التي تناولت هده الظاهرة الخطيرة.

الدراسة الأولى : فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية،أطروحة دكتوراه الفلسفة، العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2010.

تناولت هذه الدراسة موضوع (دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية)، و التي تهدف إلى التعرف على الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية بمدينة الرياض وذلك من خلال معرفة أهم المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية، و الوصول إلى السبل التي تسهم في تعزيز تطبيق

الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية، وإبراز الفروق ذات الدلالة الإحصائية في أراء المبحوثين حول محاور الدراسة وفقا لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية.

وقد أوصى الباحث في ختام دراسته بالعديد من النقاط ولعل أبرزها وضع الخطط الإستراتيجية الملزمة بتطبيق الشفافية والمساءلة على مستوى جميع القطاعات الحكومية ومساءلة القيادات عن تنفيذها. تفعيل التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والرقابية ومجلس الشورى والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الإداري بتبادل التقارير وعقد الندوات والمؤتمرات الدورية.

ولعل أهم ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة يتجلى في كون هذه الأخيرة قد ركزت على دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، أما دراستنا فقد ركزت بالإضافة إلى ذلك على عدة نقاط أخرى كالفساد المالي وكيفية الحد منه.

الدراسة الثانية: نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة،رسالة الماجستير، إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة،2011.

تناولت هذه الدراسة موضوع (واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة)،تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الشفافية الإدارية في الجامعات الفلسطينية و ذلك من خلال التعرف على واقع الشفافية الإدارية في الجامعات الفلسطينية، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تطبيقها، و الوصول إلى أهم السبل التي تسهم في تعزيز تطبيق الشفافية في الجامعات الفلسطينية.

حيث تم من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج العمل على تعزيز الالتزام بالشفافية الإدارية في الجامعات الفلسطينية إلى مستويات عالية من خلال ألحاق العاملين بندوات ومؤتمرات، و تفعيل دور القيادات العليا في الجامعات الفلسطينية لدعم مبدأ الشفافية من خلال فتح المجال أمام مشاركة الموظفين.

- **الدراسة الثالثة:** أيوب العمودي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري، بالقطاعات الحكومية في الجزائر،رسالة الما ستر في علوم سياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 2013.

تناولت هذه الدراسة موضوع (دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري بالقطاعات الحكومية في الجزائر)، حيث يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة خطيرة تفشت بشكل كبير داخل القطاعات الحكومية وذلك من أجل التخفيف من ظاهرة الفساد الإداري والحد منه و إظهار الدور الذي تلعبه كل من الشفافية والمساءلة الإدارية في الحد من الفساد الإداري داخل القطاعات الحكومية.

بينما تتمثل النتائج من خلال هذا البحث أن تطبيق الإدارة بأساليبها الصحيحة كفيل بحفظ الحقوق واتخاذ القرارات الصحية والخطط التنموية التي نهدف من خلالها إلى الازدهار والرفاهية والتقدم، كما تبين أن انتشار الفساد الإداري يؤدي بدوره إلى شل الإدارة وإفراغها من مضمونها العلمي والإنساني والتي بدورها تؤثر في سير عمل الدولة بكافة قطاعاتها الأمر الذي يوصل الدولة والمواطن إلى عدة نقاط سلبية.

الدراسة الرابعة: باجي عمران محمد،تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر2003-2011، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2014-2015.

تناولت هذه الدراسة موضوع (باجي عمران محمد،تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة شهادة ما ستر أكاديمي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2003-)، حيث يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على معرفة الآثار إلي تنجم عن الفساد المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي، و محاولة فهم وتحليل معايير قياس الفساد المالي

بينما تتمثل النتائج بأن الفساد ظاهرة لا تختص بإقليم معين و هو سريع الانتشار ويشمل القطاعات والمؤسسات.

- **هيكل الدراسة**

لقد قمنا بتقسيم الدراسة الذي يهتم بدراسة دور الشفافية والمساءلة في محاربة الفساد المالي في البنوك التجارية، إلى ثلاث فصول الفصل الأول هو فصل نظري تحت عنوان التأصيل النظري للفساد المالي.

أما الفصل الثاني والمتمثل في الشفافية والمساءلة في البنوك التجارية.

وفي أخر فصل تمثل في الدراسة الميدانية للبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة.

الفصل الأول

التأصيل النظري للفساد المالي

تمهيد

إن الفساد المالي ليس بظاهرة جديدة عابرة سرعان ما تظهر فتختفي، وإنما هي ظاهرة مستمرة يتفاوت حجمها من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى أخر داخل الدولة الواحدة.

و لقد عانت المجتمعات من جراء هده الظاهرة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد و المجتمع. فالفساد إذا ما انتشر في المجتمع ما أدى إلى عرقلة نموه الاقتصادي الاجتماعي وبالتالي يفقد حاضره ويجني على مستقبله.

فالفساد موجود في كل النظم وان عملياته وممارساته هي تصرفات غير شرعية تصدر عن المسئول و أن أخطر ما ينجم عن هده الممارسات هو دلك الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع مما يترتب عليه نتائج وخيمة في جميع النواحي الحياتية، الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية و الدينية، وبالتالي سنسعى من خلال هدا الفصل بإجراء دراسة نظرية حول الفساد المالي من حيث منظوره التاريخي و أهم أسبابه.

لذا تم تقسيمه كما يلي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للفساد المالي
- المبحث الثاني:تجارب دولية في الفساد المالي

المبحث الأول: الإطار النظري للفساد المالي.

يعد الفساد ظاهرة مستمرة و ذا مفهوم مركب له أبعاد متعددة وتختلف تعريفاته باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها إليه، فيعد فسادا كل سلوك انتهك أيا من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام كما يعد فسادا كل سلوك يهدد المصلحة العامة،وكذلك أي إساءة لاستخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

المطلب الأول: المنظور التاريخي للفساد المالي.

إن للفساد الإداري و المالي تاريخا طويلا، فقد عرفته الأجيال التي خلت مند الأزل، وتقود دراسته إلى استقراء أساليب الانحراف وتغير السلوك الإنساني عن طريق القويم للفطرة الإنسانية والتجرد من المثل الأخلاقيات التي أفرزها الوجود الإنساني على وجه الأرض. [1]

وجدت ظاهرة الفساد الإداري و المالي مند الأزل،و كانت بدايتها مع النشأة الأولى للمجتمع الإنساني، وان أول قصة فساد ظهرت على الأرض هي أبني أدم (ع) قابيل وهابيل. إن الفساد ظاهرة إنسانية قبل كل شيء، ولدت ولادة الإنسان في ظل وجود الرغبات الإنسانية للاستيلاء على ما للأخر. وقد تعددت الظروف في مرحلة الاستقرار البشري مع زيادة الموارد إلى وجود النزعة الواضحة بان يحاول من لا يمتلك وبشتى الطرق السليمة منها وغير السليمة. وقد امتدت جذور الفساد في أعماق التاريخ فكانت أول قطعة نقدية مزورة هي القطعة النقدية الذهبية

[1] نائل حنون، **شريعة حمورابي**،الجزء الأول،ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2003، ص ص 185 190

التي سكها (بوليكراتس) حاكم جزيرة سا موس اليونانية سنة (535 ق.م) وكانت مصنوعة من الرصاص ومغطاة بقشرة رقيقة من الذهب.

وجد الفساد في الحضارات القديمة ففي (راكا) في سوريا وجدت حوالي(150) كتابة مسمارية، كما تبين أن الموقع احتوى على مركز إداري للحضارة الأشورية يرجع إلى القرن (13 ق.م) فقد وجد في أرشيف خاص بجهة مسئولة عن الأمن في تلك البلاد(ربما تكون نظيرة للوزارة الداخلية في العصر الحديث) بيانات عن بعض الموظفين الدين كانوا يقبلون الرشوة ، وقد تضمنت هده البيانات أسما كبار المسئولين واسم الأميرة الأشورية.

وتحدث العديد من المصلحون والمفكرون والفلاسفة عن الفساد مند أيام **الحم ورابي** الذي وصل فيها الأمر إلى أن تنص شريعة **حمو رابي** في العديد من مواردها على إعدام من يرتكب السرقة أو التزوير وغيرها من ممارسات الفساد .[1] فيما وجد في كتابات أرسطو(384-322 ق.م) الى ما يشير الى هده الظاهرة بشكل و بأخر حيث أشار إلى الإشكال الشرعية وغير الشرعية في كسب النقود. وقد جاء في كتابات كوتي ليا رئيس وزراه الملك في الهند القديمة(300 ق.م) ما نصه" يستحيل على المرء أن لا يتذوق عسلا أو سما امتد إليه لسانه، فانه يستحيل أيضا على من يدير أموال الحكومة ألا يتذوق من ثروة الملك ولو نزرا قليلا".

وامتدت ظاهرة الفساد على مر العصور والأزمان فكانت هناك بعض الظواهر العالمية للفساد مثل الرشاوي والعمولات مقابل تسهيل الحصول على خدمات والنافع في معظم الدول العالم.

ولأجل الوقوف على حقيقة هده الظاهرة يتناول هدا المبحث استعراضا لبعض ما طرح بشأن مفهوم الفساد.

مفهوم الفساد لغة: جاء ذكر الفساد في معجم الوسيط على أنه الخلل والاضطراب[2]، ويقال أفسد الشيء أي أساء استعماله. كما أنه قد يعني خيانة الأمانة و البعد عن الاستقامة أو الفضيلة أو المبادئ الأخلاقية والتحريض عن الخطأ باستخدام وسائل غير سليمة أو غير قانونية والبعد عما هو أصلي أو نقي و صحيح.[3]

الفساد اصطلاحا: إساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة له سواء في مجال المال العام أو النفوذ أو التهاون في تطبيق النظام أو المحاباة وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية.[4]

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 190- 199.

[2] يوسف خليفة اليوسف، **دراسة حالة الامارات العربية المتحدة**، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية، بيروت، 2004 ،ص 577.

[3] جواد رشمي،**الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟**، مركز المشروعات الدولية الخاصة،واشنطن،2004، ص1.

[4]https://hrdiscussion.com/hr42958.html,14/10/2017,18:00.

تتعدد تعار يف الفساد بتعدد أنواعه إلا أن التعريف المعتمد في جميع الكتابات قدم من **قبل البنك الدولي** الذي عرف الفساد المالي على انه" سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة"[1]

وتحت هدا التعريف تندرج كل ممارسات الاستغلال السيئ للوظيفة الحكومية أو الخاصة عندما يتعلق الأمر بالشركات الكبرى كالعمولات، الرشاوى، التهرب الضريبي، إفشاء أسرارا العقود والصفقات ودلك عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة تقديم الرشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين و تحقيق أرباح خارج حدود القوانين المرعية.

ووفقا **التعريف الأمم المتحدة** " هو سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص".

كما **عرفه الاقتصاديون"** هو الانحرافات المالية ومخالفته الأحكام والقواعد المتعمد حاليا في تنظيمات الدولة(إداريا)، مؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية".

لا يوجد هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم، رغم اتفاق معظم المختصين على ارتباط معنى الفساد بما هو سيء في المجمل، إذ لا يوجد تعريف جامع مانع لماهية الفساد، ويرجع اختلاف الباحثين حول تعريف الفساد، إلى أن الفساد كغيره من الظواهر السياسية والاجتماعية، يتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، والتي قد تختلف من مجتمع لآخر، تبعًا لذلك تختلف ماهية الفساد من بلد لآخر ومن مجتمع لأخر، كما ويرتبط بالزاوية التي يُنظر منها للفساد، التي تستند إلى أبعاد قيمية قد تختلف النظرة إليها من مجتمع إلى آخر، كما تتأثر عملية توصيف وتعريف الفساد بالحقل العلمي والمنظور الذي ينطلق منه الباحث.

أما الفساد المالي و يتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري و المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية. ويشمل صفقات السلاح ، انتشار الجريمة المنظمة، تهرب ضريبي وجمركي والتسيب المالي وهدر المال العام .

ولا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات قديمها وحديثها من مظهر من مظاهر الفساد المالي والإداري .وعلى الرغم من أن مجتمع صدر الإسلام كان على درجة عالية من الطهر والعفاف والنقاء والعفة، إلا أنه لم يسلم من مظاهر الفساد الإداري[2]

والفساد المالي كذلك هو سلوك سيء ومنحرف يترتب عليه خسائر مادية كبيرة للمواطنين والمؤسسات الاجتماعية ويؤثر على التنمية ومن ثم على الدولة بأكملها، مما يحملها من أعباء قد

[1] World bank, world development report, oxford university press, washington D.C, 1997, p, 102.

[2] أبو سن، أحمد إبراهيم، **استخدام أساليب الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري**،(المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 1417 ، 1421 ه 1996 /م)، المجلد 11، ص91

تكون في غنى عنها كالديون مثلا،وقد تتدهور سياسة الدولة إن استشرى الفساد ولم تتحكم في المال العام[1]

وقد عرفه البعض كذلك على أنه استغلال الموظف العام لموقع عمله وصلاحيته للحصول على كسب غير مشروع أو منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطريقة غير مشروعة أو سلوك غير رسمي تفرضه ظروف معينة و تساعد عليه ويقتضيه التحول الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي والثقافي.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نقول أن الفساد المالي بأنه التغيير غير المرغوب فيه في المعاملة الذي يمثل خرقا للقوانين والسياسات والإجراءات التي توضع موضع التنفيذ للصالح العام، لغرض تحقيق المنافع الشخصية على حساب المجتمع، وذلك بإعطاء أو أخد الرشاوى والامتيازات،ودلك بإساءة استعمال السلطة والنفوذ في المؤسسات الرسمية.

المطلب الثاني: أسباب الفساد المالي

إن غياب القدوة من أهم أسباب الفساد ، فالمسئول يجب أن يبدأ بنفسه ، فالإحساس الحقيقي بالمسؤولية إذا ما اقترن بالنزاهة والاستقامة والتجرد، فان ذالك مدعاة لاستقامة الأمور .
فأي إنسان أراد له القدر كما يقول الكاتب الفرنسي(اندريه مورا) أن يكون مسئولا وينقاد مع الغضب أو الحقد، أو ينساق مع المحسوبية أو محاباة الأقارب ، فهذا ليس بقائد لان القيادة تعني أن تبين للآخرين طريق العمل والشرف وينشا الفساد في البيئة التي يغلب عليها سيطرة السياسات القمعية وإطلاق يد المسئول في ربط المميزات المالية والإدارية والترقيات للموظفين بيده ، يتفضل بها علي هذا ويحرمها عن هذا مما يحولها إلى أوراق مساومة وضغط لخلق البيئة التي تتناسب مع توجهاته.
بهذا يعيد تشكيل ما يستطيع من الموظفين ويضرب بعضهم ببعض بما يكفل خدمة مصالح ذالك المسئول على حساب مصلحة المؤسسة التي يعملون بها.
لذا ينشا الفساد في بيئة يغلب عليها ضعف المنافسة وتكافؤ الفرص وغياب الرقابة الفاعلة.
إن غياب أو ضعف المؤسسات الرقابية، ومؤسسات المجتمع المدني لاعب رئيس في تفشي ظاهرة الفساد في القطاع العام

1. الأسباب السياسية:

تعد الأسباب السياسية لانتشار الفساد والرشوة من أهم الأسباب وأخطرها، حيث تؤكد التجارب والتقارير والدراسات في هدا المجال أن فساد القمة سرعان ما ينتقل للمستويات الأدنى التي تحتمي وتتستَّر بقيادتها المتواطئة معها، حيث تهيمن العناصر الفاسدة على الممتلكات العامة وتتمتع بالسلطات التي تمكنها من استغلالها لمصالحهم الخاصة.
ويمكن حصر أهم الأسباب السياسية للفساد المالي في النقاط التالية:[1]

[1] حمد محمد، و آخرون ، **ظاهرة الفساد المالي و الإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003**، مجلة الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الثالث/ السنة الثامنة 2016،ص 745

- إساءة استخدام المال العام في الحصول على السلطة السياسية أو الحصانة البرلمانية أو المنصب الحزبي،اد يتم التأثير على الرأي العام من خلال الرشوة الانتخابية من أجل الحصول على الأصوات والفوز في الانتخابات.
-تمييز نظام الحكم بالاستبداد والديكتاتورية وغياب آليات الحكم الراشد والديمقراطية، يؤدي إلى تفشي واستفحال ظاهرة الفساد، حيث أن هناك إجماع على أن نظام الحكم التي تغيب فيه المشاركة، الشفافية والمحاسبة هو أكثر الأنظمة خصوبة لانتشار الفساد بين أفراد المجتمع.
- ضعف أو غياب الإرادة السياسية لمعاجلة حالة الفساد ومحاسبة المفسدين.
- ضعف دور المجالس التشريعية وعدم وجود معارضة حقيقية وجادة، وهو ما يقلل من فاعلية مساءلة المسئولين ومحاسبة الفاسدين في النظام السياسي.
ترتبط مثلما ذكر تقرير الأمم المتحدة بضعف مكونات الحكم الراشد أو الحكم الصالح التي تقوم على المشاركة وضمان الحقوق السياسية للمواطن وحرية التعبير والمساءلة بالإضافة إلى:

- ارتباط الإدارة بالأحزاب الحاكمة ووجود تداخل بينها بما يضر بحسن دواليب الإدارة التي ولاؤها للحزب أعلى بكثير من ولائها مع ما يترتب من تعيينات في مراكز دون اعتبار الكفاءة والخبرة.
- أدى دلك لخلق فجوة بين الإدارة والمواطن الذي بات يعتقد أن الإدارة ليست في خدمته بل في خدمة النظام الحاكم.
- ودلك بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد المالي بسبب بعض الفاسدين في الهيئات العليا، والدي أنجز عنه عدم خوف المواطنين من العقوبات التي يمكن أن تطبق عليهم[2]

وتعد هذه الأسباب هي الأخطر من نوعها حيث تقود هذه الأسباب إلى الو لاءات الجزئية والتي تقود إلى تحقيق مصالح أقلية دون المصلحة العامة ,حيث يتم التأثير على القرارات الإدارية من خلال الانتماءات السياسية وبالتالي سيشكل ذلك تكتل لتحقيق مصالح فئات معينة, و عدم وجود نظام سياسي فعال يستند إلى مبدأ فصل السلطات وتوزيعها بشكل انسب أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية ,كما إن ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة والذي يمكن إن يسهم في تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي , كما إن تغيير الأنظمة السياسية بعوامل عديدة والذي يخلق جوا من عدم الاستقرار السياسي مما يهيئ الجو للفساد المالي الإداري.[3]

2. أسباب اقتصادية

لقد وجد علماء الاقتصاد أن ابرز الأسباب التي تقف وراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتفشي الفقر والتخلف في الدول النامية يعود إلى ارتفاع نسب الفساد فيها والتي مصدرها يتحدد في كل من[4]:

أ - عوامل اقتصادية داخلية تتعلق بـ:

---

[1] سارة بوسعيود، **دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا**، مذكرة الماجستير، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2012،ص ص 25 - 26.

[2] حسان بوساحة، **جرائم الفساد المالي على ضوء القانون رقم 06-01**، مذكرة ليسانس في الحقوق،تخصص قانون العام،كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2014 2015، ص ج.

[3] حمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 746

[4] كردودي صبرينة، وصاف عتيقة،**الوقاية من الفساد المالي والإداري من المنظور الإسلامي(مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، بسكرة، العدد 07،2016،ص ص 227 229.

- تراجع مستوى الجودة في الأداء المؤسسي والتنظيمي وتحديدا في المؤسسات المعنية بحشد المدخرات وتخصيص الموارد والاستثمار والإشراف على السياسات الاقتصادية والمالية وتنفيذها،وهذا يعد عاملا أساسيا في عدم القدرة على تأمين بيئة قانونية وإدارية سليمة تمتاز بالكفاءة والنزاهة والشفافية مما سيحفز من فرص الفساد لكافة الأطراف ذات العلاقة وبجميع الصور.

- إن غياب النظم والقوانين المتعلقة بحقوق الملكية والالتزام بالعقود يدفع أصحاب المصالح الاقتصادية للجوء إلى العديد من الممارسات غير المشروعة بهدف حماية ممتلكاتهم مما قد يغذى من حالة عدم الاستقرار في سياسات الحكومة وبالاتجاه من التعسف مخلفة بذلك فسادا كبيرا.
- إن حالة الندرة في الموارد الحكومية والتي تظهر بشكل عدم التوازن بين العرض والطلب لاسيما إذا كان هناك تمايز بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق لتلك الموارد سيحفز على الفساد، فالقروض التي تتحكم في توزيعها الحكومة وتحدد أسعار الفائدة عليها تسهم في نشوء الفساد، كما ان الفساد سيتسبب في انحراف المسار الطبيعي لتلك القروض وبالاتجاه المحفوف بالمخاطر عندما تكون الجهات المستفيدة من هذه القروض غير قادرة على السداد.
- تترك الأزمات الاقتصادية آثارا اقتصادية واجتماعية مدمرة (ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتدهور القدرة الشرائية)تعمل على تنشيط فرص الفساد، فالنسب المرتفعة من التضخم تحدث تشوهات في المستوى العام للأسعار، وتعيد توزيع الدخل لصالح فئات محدودة من أصحاب النفوذ، الذين تزداد قدراتهم على الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية وتزداد معها رغبتهم في تراكم الأصول، مما يؤدي إلى توسيع الفجوة ما بينهم وبين بقية أفراد المجتمع ويدفع للمزيد من الفساد للحفاظ على تلك المنافع وتوسيعها، أما أصحاب الدخول المحدودة فإن نمط الاستثمار يتغير عندهم وتتحفز النزعة الاستهلاكية لدى الجميع خوفا من الارتفاعات المتلاحقة للأسعار محدثة حالة من الاضطراب النفسي؛ مؤدية بالكثير منهم إلى الإخلال بالقواعد السلوكية بحجة تأمين فرص المعيشة وبطرائق فاسدة.

ولا يتطلب الأمر الإخلال بالعوامل المذكورة أعلاه كافة حتى يتحقق الفساد إذ أن الضعف أو الإخلال في إحداها من شأنه أن يفسح المجال نحو زيادة فرص الفساد.

ب - العوامل الخارجية:

لقد برزت على الساحة الدولية في العقدين الماضيين ظاهرتين رئيسيتين كان لهما الدور الأبرز في انتشار ثقافة الفساد وتتمثلان في:[1]

- تحرير تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال : مما أوجد تحديا إضافيا أمام حكومات الدول النامية في إدارة تلك التدفقات، فهذا التطور السريع في حجم وتعقيد التجارة الدولية قد رافقه أيضا زيادة موازية في التجارة غير المشروعة والتي بدأت تأخذ صورا جديدة من الصعب تحديدها فمنها الجريمة المنظمة والتي تأخذ شكل الاتجار بالمخدرات أو غسيل الأموال أو الاتجار بالسلاح ...، وما يتعلق بالمشروعات التي تنفذها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تتطلب دفع الرشاوى والعمولات إلى كبار المسئولين المحليين للفوز بهذه العقود، لذا استطاعت العناصر الخارجية الفاسدة أن تكتسب وبسرعة موطئ قدم في دول بعيدة بفضل التكنولوجيا المتطورة التي لا تتطلب أولا الحضور المادي للقيام بالأعمال الفاسدة والتصرف بأموالها وممارسة نفوذها.

[1] كردودي صبرينة، المرجع سابق، ص 228.

- العولمة وتداعياتها :والتي جعلت العالم أشبه بالقرية الصغيرة من حيث تسارع انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والمعلومات والتي وفرت جميعها فرصا لنمو الفساد مع صعوبة الكشف عن تلك الممارسات وملاحقتها والقضاء عليها وبذلك فقد أصبح الموضوع يتطلب تضافر الجهود على المستوى الدولي ومزيدا من الموارد من أجل تحقيق ذلك وهو ما شكل تحديا أمام الدول النامية بما في ذلك الدول العربية التي تفتقد للاستقلال الاقتصادي وحتى السياسي أحيانا الأمر الذي جعلها غير قادرة على مواجهة أصحاب المصالح من الدول والشركات الكبرى المصدرة للفساد والذين يتحكمون بالأذرع المحركة له مما يجعلهم يعملون بحرية تامة.

3. الأسباب الاجتماعية والثقافية

تتمثل الأسباب الاجتماعية والثقافية للفساد في تداخل العلاقات الاجتماعية مع العلاقات المادية أو الاقتصادية، والتطلعات الطبقية، وضعف القيم والأخلاقيات الوظيفية، والتمييز العنصري، وصراع الثقافات، وطبيعة النظم الاجتماعية، ونسق القيم السائدة، حيث تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية دورا كبيرا في نمو أو محاربة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى ضعف الوعي الاجتماعي بالمخاطر المترتبة عن الفساد بمختلف أشكاله.

وعموما يمكن إدراج أهم هذه الأسباب فيما يلي:[1]

- شيوع الوساطة وتمرس أصحاب النفوذ في استغلال علاقاتهم الشخصية وغير الرسمية بانجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانين أو تمس المصلحة العامة ظنا منهم أن ذلك يساهم بفي خدمة الآخرين مستبعدين الأضرار التي تنجم عن تصرفاتهم طالما أنهم لم يستفيدوا ماديا أو مباشرة من هذا السلوك؛
- غياب الوعي وقلة المعرفة لدى العديد من الأفراد لحقوقهم التي يجب توفيرها من قبل الدولة، فعندما يكون الإنسان جاهل فأنه يكون أكثر استعدادا لاستغلال وظيفته للحصول على المال من خلال الرشوة أو سرقة المال العام، كما أن الإنسان الذي لا يعرف الإجراءات اللازمة لإنجاز معاملاته يكون أكثر عرضة لاستغلال الموظف الفاسد الذي يقوم باستغلال جهله للحصول على المال منه مقابل انجاز معاملاته بسرعة، بالرغم من أن واجب هذا الموظف هو شرح للمواطنين وتعريفهم بالإجراءات اللازمة لإتمام معاملاتهم .

4. الأسباب الإدارية والقانونية

عند الحديث عن أسباب الفساد لا يمكن أن نقلل من أثر المتغيرَات الإدارية والقانونية، والتي
تمثل بيئة خصبة توضع فيها بيوض الفساد وتترَعرع، وسنوجز فيما يلي أهم هذه الأسباب[2] :

أ .الأسباب الإدارية

تتلخص فيما يلي:

- غياب آليات المساءلة المتابعة والرقابة سواء الداخلية من الإدارة نفسها أو الخارجية من هياكل مستقلة؛

[1] سارة بوسعيود، مرجع سابق، ص ص26 -27

[2] سارة بوسعيود، مرجع سابق، ص ص 27- 28

- قصور الجهاز الإداري عن خدمة المواطن في أجال معقولة، إضافة إلى تشعب الإجراءات وغياب الشفافية ما يؤدي إلى استفحال ظاهرة الفساد، إذ يعمل المواطنون على ارتشاء الموظفين لقضاء شؤونهم في أسرع الآجال؛
- عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ؛
- قصور وعيوب الهيكل التنظيمي كعدم تحديد ووضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري وازدواجية الاختصاصات و المهام الوظيفية، مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات؛
- اختل أنظمة الأجور والحوافز، وعدم مواكبتها للظروف الاقتصادية ومتطلبات المعيشة مما ,يجعلها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية بوسائل وطرق مشروعة ؛
- تكليف المنظمات الإدارية بأعباء ووظائف تفوق قدرتها وإمكاناتها البشرية والمادية، الأمر الذي يعجز معه العاملين عن إنجاز الأعمال أو تأخيرها ولجوئهم إلى الأساليب الملتوية لإنجازها في وقت أقصر وبجهد أقل، ومن بين هذه الأساليب تقديم الرشوة التي تعد من أبرز مظاهر الفساد؛
- تضارب التعليمات أو عدم وضوح توزيع المهام والمسؤوليات بسب غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام والخاص، بالإضافة إلى غياب معايير الإنجاز الدقيقة، كل هذا يشجع الموظفين للخروج على أخلاق الوظيفة .

بصفة عامة يمكن القول أن انعدام أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية في الإدارة وغياب مفهوم المساءلة والرقابة وتحمل المسؤولية أهم الأسباب الإدارية التي تؤدي إلى استفحال وانتشار الفساد على نطاق واسع.

ب .الأسباب القانونية

نوجز أهمها فيما يلي:

- نقص التشريعات ووجود ثغرات في العديد منها، بالإضافة إلى التهاون في مساءلة ومحاسبة المفسدين ساهم في انتشار حالات الفساد؛
- ضعف الجهاز القضائي وغياب الإطار القانوني المناسب يؤدي إلى سوء صياغة بعض القوانين واللوائح وتضاربها في بعض الأحيان، ما تمنح المواطن مجالا واسعا للاجتهاد والتأويل ويفتح الباب أمام مختلف مظاهر التحايل والغش وهدر المال العام؛
- اعتماد الأجهزة القضائية والأمنية على الأساليب التقليدية في التحقيق وإثبات التهم وعد مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والرشوة مما يؤدي إلى بقاء تلك العناصر الفاسدة حرة طليقة؛
- قيام بعض المتورطين في عمليات الفساد بتجنيد بعض القضاة ليتولوا عن قصد حمايتهم لهم مبالغ مالية كبيرة وهدايا عينية يتعذر عليهم الحصول عليها بالطرق المشروعة ؛

ومن هنا يمكن القول أن غياب أو عد وضوح القواعد والتشريعات المنظمة لتسيير أمور المجتمع تتسبب في شيوع الفساد وانتشاره على نطاق واسع، وذلك بسبب ذكاء المنحرفين وسيطرة أصحاب النفوذ على المواقع الحساسة خاصة مع ضعف السلطة التشريعية وهيمنة السلطة التنفيذية، الأمر الذي يؤدي إلى تشكل العديد من الظروف أو العوامل المساعدة على تغلغل الفساد تلتلف أشكاله.

الإضافة إلى الأسباب الستة المذكور يمكن زيادة الأسباب الفرعية التالية[1]:

[1] مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، المداخلة فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، الملتقى الوطني، 6.7 ماي 2012، ص 18.

-التخلف في التعليم والتخلف في التنظيم الإداري؛ ووجود الطبقية في المجتمع ؛
-انتشار البطالة والجريمة المنظمة)العصابات(، بيع المخدرات؛ نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم؛
-ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة واتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي؛
-ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية؛ وغياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد؛
-الغموض وعدم الشفافية في المعاملات الاقتصادية؛ وقصور وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة.

وقد حدد البنك الدولي (World Bank) مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي:[1]
تهميش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها ؛
-وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة ؛
-حصول فراغ في السلطة السياسية ربما بسبب الصراع علي السلطة؛
-ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها؛
-توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد؛

المطلب الثالث: أشكال الفساد المالي

يتخذ الفساد أشكالا متعددة لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية ،و من هذا المنطلق يتم قبول الرشاوى و اختلاس الأموال و الابتزاز و المحاباة والاحتيال ،و غيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع و على الاقتصاد بشكل أو بأخر، ويمكن إجمال أهمها بالنواحي الآتية[2]:

- انحطاط المبادئ والقيم الأخلاقية وانتشار الجريمة والرذيلة بين أفراد المجتمع؛
- التفريط والتهاون بتطبيق معايير أداء الواجب الوظيفي وتراجع الاهتمام بالمصلحة العامة؛
- الإحساس بالظلم والإحباط والشعور بعدم الانتماء وانتشار الحقد والكره والفقر والبطالة والاحتقان الاجتماعي؛
- العجز والفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وارتفاع معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية وهجرتها.

والشكل الموالي يوضح أشكال الفساد:

[1] دادن عبد الغني، سعيدة تلي، **حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، المداخلة فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي، مخبر مالية ،بنوك وإدارة الإعمال، الملتقى الوطني، 6.7 ماي 2012،ص 9.

[2] سارة بوسعيود، مرجع سبق ذكره،ص 30.

الشكل رقم (1): أشكال الفساد المالي

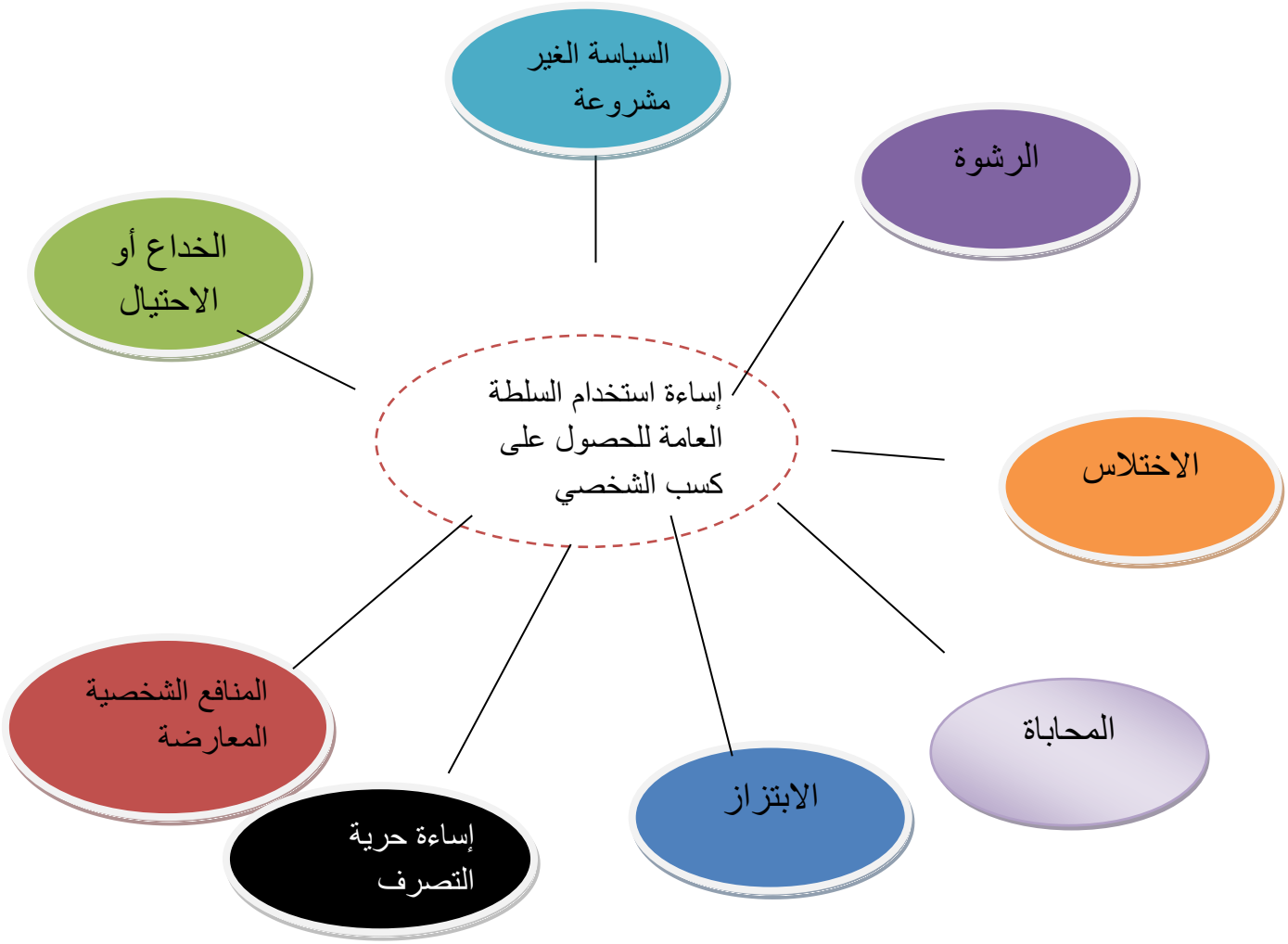

المصدر: فاطمة إبراهيم خلف، **السياسة المالية و الفساد الإداري و المالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة** 1980 - 2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد9 ،2011، ص22

و يظهر الفساد في عدة أشكال أهمّها:[1]

- ✓ **استغلال المنصب العام :** حيث يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية ، فيتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء ، فيتركّز بذلك اهتمامهم حول البحث عن الطرق و الأساليب التي تمكّنهم من زيادة حجم ثرواتهم.
- ✓ **الاعتداء على المال العام** : و غالبا ما يقوم ذا السياسيون و المسئولين الحكوميين كسحب قروض من البنوك المملوكة للدولة أو تسهيل حصول رجال الأعمال من القطاع الخاص على قروض بفوائد منخفضة وبدون ضمانات مقابل حصوله على جزء من القرض على سبيل الرشوة أو العمولة ، و الاستيلاء على بعض الممتلكات العامة عن طريق التزوير في الأوراق الرسمية أو استئجارها لفترة زمنية طويلة بمبالغ زهيدة.
- ✓ **التهرب الضريبي والجمركي :**و يخص عادة رجال الأعمال من القطاع الخاص، فهم يدفعون الرشاوى مقابل حصولهم على تخفيض أو إعفاء ضريبي أو جمركي لفترة طويلة ، من خلال التلاعب على القوانين.
- ✓ **الرشوة المحلية والدولية :** و يتعلّق الأمر بالرشوة المحّلية كافة أنواع الرشاوى التي تقدم داخل الوطن لتمرير مشاريع و الفوز بمناقصات معينة بغض النظر عن قيمتها.

أما الرشوة الدولية فتدفع لقاء قيام حكومة في دولة ما بشراء معدات و مستلزمات و تجهيزات من شركة دون أخرى ومنها المناقصات الدولية لتنفيذ المشروعات الضخمة ،امتيازات التنقيب عن البترول و الغاز و المعادن ، شراء الطائرات المدنية ، العتاد العسكري...إلخ . فتتسابق الشركات الأجنبية في دفع الرشوة مقابل الحصول على المناقصات الخارجية و الامتيازات في تلك الدول.

- ✓ **تهريب الأموال :** و عادة ما تكون تلك الأموال نتاج أحد العمليات السابقة ، فيتم تهريبها إلى مصارف و أسواق مالية في دول أخرى.

قد يأخذ الفساد أيضا أشكالا مختلفة من الفساد السياسي و الأخلاقي و الاجتماعي.

فهذه الأشكال التي تمّ ذكرها يتم اعتبارها فسادا خاصة إذا تعارضت مع قوانين الدولة، فعلى سبيل المثال رغم اعتبار المتاجرة بالعملات الأجنبية لمقيمي بعض الدول ، أو عمليات الاستيراد خارج نظام الحصص أو البيع خارج نظام التسعير الإلزامي فسادا ، إلا أنه قد لا يكون كذلك في بعض الدول التي يكون نظام صرفها و تجارا حرا خاضعا لآليات السوق[2]

[1] .زياد عربية ،الفساد ، **مجّلة دراسات إستراتيجية** ،العدد 16 ، جامعة دمشق، 2005 ، ص02

[2] ماجد عبد الله المنيف ، **التحليل الاقتصادي للفساد و أثره على الاستثمار و النمو**، مجّلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر، 1998،ص 45

كما تجدر الإشارة إلى خطأ فكرة سيادة الفساد على القطاع الحكومي فحسب ، بل قد يتشعب الفساد في كلّ أجزاء القطاع الخاص بالنظر لأهداف الربحية بأي وسيلة من طرف المسئولين على هذا القطاع.

المبحث الثاني: تجارب دولية في الفساد المالي

بعد التطرق إلى الفساد والفساد المالي، أشكاله وأسبابه سنحاول كيف برزت تلك الأشكال وتجسدت في الواقع بإعادة هيكلتها على المستوى العالمي والعربي، وكيف ساهم تطبيقها في خلق فئات إجرامية أنتجت أحدث أشكال الانحرافات والجرائم المنظمة بالإضافة إلى تحديد أو عرض حالات فساد وكذا توضيح علاقة هذا الشكل من أشكال الفساد بمؤشراته انحرافات تنظيمية أو جرائم منظمة بالوضع الداخلي للمؤسسات خاصة من خلال عرض التسلسل في معادلة تجسد مراحل التطور والتأثير فيها.

المطلب الأول:تجارب دولية على مستوى الشركات.

إن من أسباب انهيار الشركات العالمية يرجع إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بإظهار البيانات والمعلومات الحقيقية حيث تقوم بعض البنوك بأدوار مشبوهة في تسهيل انتقال وتحويل أموال الفساد عبر مختلف الدول وبالتالي وصولها إلى حالة انهيار. لهدا سنقوم في هدا المطلب باستعراض نماذج من هده الشركات المتعثرة.

أولا: شركة أنرون

مرت مهنة المحاسبة بل قطاع الأعمال بأسره بأزمة ثقة عميقة يمكن التعبير عنها بأزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع والمصالح الخاصة الضيقة بصورة واضحة على جزء كبير من هدا القطاع في مختلف دول العالم، ويعد انهيار شركة انرون نهاية عام 2001 من أبرز وأخر الشركات التي سقطت ودلك راجع لعدة أسباب، كما ترتب على هدا الانهيار العديد من النتائج ويمكن استعراض ما مرت به شركة انرون فيما يلي:[1]

يتضح أن الهدف الرئيسي لإدارة انرون من وراء إنشاء تلك الشركات المشتركة كان التلاعب بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها، خاصة عند إثبات المعاملات المالية بين انرون والشركات المشتركة بهدف تقليل الخسائر وتعظيم الأرباح وعدم إثبات أية ديون قد تؤثر بالسلب على التقييم الائتماني لشركة انرون.

لقد كان السبب الرئيسي وراء تلك المحاولات هو تحسين صورة القوائم المالية وليس الوصول إلى أي منافع اقتصادية لانرون، ولقد كان إمكان شركة انرون أن تستفيد من تلك الشركات التي تمت المساهمة فيها ادا كانت اتبعت المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إثباتها لتعاملاتها مع تلك

[1] تحري صبيحة، **دور الإفصاح في ترشيد قرار الاستثمار في أسواق الأوراق المالية**، رسالة الماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010،ص 78

الشركات في الدفاتر ولكن إدارة انرون أثرت التلاعب في إثبات تلك المعاملات لتحسين صورة القوائم المالية. وكمثال على تلك المعاملات كان الاتفاق مع شركة بلوكباستر على التعاون في مجال توزيع أفلام الفيديو،فعلى الرغم من عدم نجاح هدا النشاط قامت شركة انرون بتسجيل النقدية المستردة من رأس مال تلك الشركة المشتركة والدي بلغ حوالي 110 مليون دولار أمريكي كأرباح في دفاترها على عكس الحقيقة. ويوضح الشكل التالي بعض الأنشطة التي ساهمت فيها انرون كشريكة[1]

الشكل رقم 02:مشاركات انرون

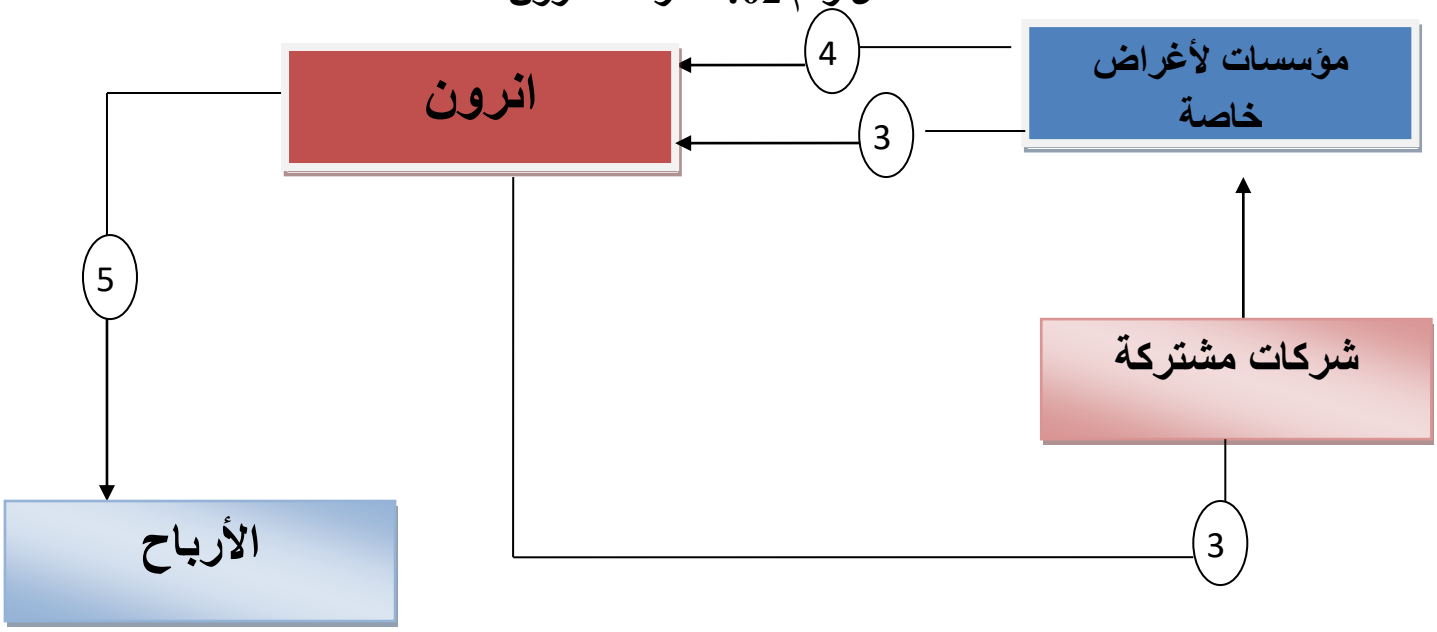

المصدر: تحري صبيحة، مرجع سابق، ص 80.

- قامت شركة انرون بإنشاء شركات مشتركة وقامت بتمويلها عن طريق طرح أسهم.
- قامت الشركات المشتركة بإنشاء مؤسسات لأغراض خاصة.
- التزمت تلك الشركات بسداد مبالغ مالية لشركة انرون في حالة انخفاض قيمة استثمارات تلك الشركات.
- تم بالفعل سداد تلك الأموال نتيجة انخفاض قيمة الاستثمارات.
- تم تسجيل تلك الموال كأرباح في القوائم المالية لانرون على الرغم من أنها تمثل قيمة الاستثمارات التي استثمرتها انرون في تلك الشركات.

وعلى الرغم من قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن تلك الممارسات المحاسبية السابق الإشارة إليها بصورة عامة لمستثمري انرون إلا أن هدا الإفصاح كان غير كافي لإيضاح تلك التلاعبات. ولعل السبب الرئيسي وراء عدم إفصاح إدارة الشركة بصورة كافية عن تلك الممارسات هو وجود تضارب للمصالح بالنسبة لمديري انرون الدين قاموا أبضا بإدارة تلك الشركات المشتركة حيث أن هدا الإفصاح كان سيؤدي الى الكشف عن مدى الذي وصل اليه بعض كبار التنفيدين بالشركة في إثراء أنفسهم بطرق ملتوية لأقل ما يطلق هو الاحتيال.

[1] تحري صبيحة، المرجع السابق، ص 80

بالإضافة إلى الأسباب السابقة إلي أدت إلى سقوط انرون هناك عوامل أخرى يمكن إيضاحها كما يلي:

- قامت إدارة الشركة بتضخيم أرباح الشركة الى حوالي مليار دولار في العام الدي سبق انهيار الشركة/ كما ان الرقابة الداخلية في الشركة قد فشلت من الناحية الأخلاقية والمالية كنتيجة للخداع المستمر.إضافة إلى أن مكتب أرثر اندرسن الذي كان مكلفا بمراجعة حسابات الشركة كان يقوم بالمراجعة الداخلية أيضا بالإضافة لكونه يقدم خدمات استشارية هائلة.
- تعد حادثة انرون تدكيرا هاما لطبيعة العلاقة المهمة بين المراجعة الداخلية مع لجنة المراجعة، حيث يحتاج المراجعون الداخليين كما هو الحال بالنسبة الخارجيين لرفع تقاريرهم الر لجنة المراجعة بكل ما يواجههم مباشرة بدلا من الرفع للإدارة.
- إن انهيار شركة انرون العملاقة أدى إلى إظهار العديد من الحقائق تتمثل في ما يلي:[1]
- الاهتمام بجدية بالكود الأخلاقي الخاص بنشاط الشركات وضرورة تفعيله.
- نتج عن أزمة انرون ظهور بعض الاقتراحات بخصوص قيام الشركات المقيدة بالبورصات بتغيير دوري لمؤسسات المراجعة بالإضافة إلى الضغط على تلك المؤسسات لتقوم بالفصل بين نشاطي الاستشارات والمراجعة. إلا أن هدا الاقتراح يواجه معارضة كبيرة من جانب مؤسسات المراجعة ودلك لخشيتهم من فقدان عملائهم القدامى مع عدم إمكانية تعويض هؤلاء العملاء مرة أخرى،وقد يؤدي إلى تكبد تلك المؤسسات لخسائر كبيرة، كما توقعت تلك المؤسسات أيضا أن هدا التغيير سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة المراجعة.

كذلك من النتائج وأثار انهيار الشركة العملاء في ما يلي:

- أن مكتب المراجعة العالمي العملاق والدي أنضم أحد المكاتب الخمسة الكبرى قد أجبر على الخروج من حلبة المنافسة بعد ثبوت إدانته بإعاقة العدالة وتضليلها،، تم تورطت بقية المكاتب الأربعة الأخرى بالعديد من الفضائح المالية مع عملائهم الأمر الذي ينبئ عن وجود أزمة أخلاقية تواجه قطاع الأعمال بشكل عام ومهنة المراجعة بشكل خاص.
- وقد ثبت أن انهيار شركة انرون وغيرها لم يكن نتيجة وجود خرق في النظام لكنه فشل دريع في الرقابة ومبادئ حوكمة الشركات.

ثانيا: بنك بارنج

تم تعيين نيكولاس ليسون في بنك بارنج ليتولى مسؤولية تصميم وإدارة عقود المشتقات ودلك عام 1992 في فرع البنك بسنغافورة، ولقد بدأ نشاطه بعمليات من المفترض أنها محدودة المخاطر وأنها عمليات المراجحة بين عقود مستقبلية على مؤشر نيكي 225 وعلى مؤشر أوساكا، الدي يتداول في بورصة سنغافورة وهما مؤشران سوق طوكيو حيث تميز هدان المؤشران بارتباطهم مع بعضهما البعض، وفي الوقت الذي كان فيه نيكولاس قد اشترى قدرا هائلا من العقود المستقبلية على مؤشر نيكي وقع زلزال في اليابان الذي أدى إلى انخفاض مؤشر نيكي بنسبة

[1] تحري صبيحة، مرجع سابق، ص ص 80 -81.

10% وأملا في سرعة تعويض الخسائر،قام بشراء المزيد من تلك العقود بهدف تخفيض متوسط الأسعار، ولكن لم تسر الأمور بالشكل المرضي، فلقد استمر المؤشر في الانخفاض مسببا المزيد من الخسائر.كل التصرفات التي قام بها نيكولاس كلها كانت محتملة مما زاد في الخسائر، بالإضافة إلى تمكنه من إخفاء هده الخسائر و التي أخدث في الزيادة حتى بلغت 210 مليون دولار أمريكي، أي أن تضخم الخسائر كان لنتيجة غياب الإفصاح والشفافية في البنك، فلو كان البنك يلتزم بأحد أهم متطلبات الحوكمة ألا وهو الإفصاح لما وصل حجم الخسائر إلى هدا الحد.[1]

ثالثا: شركة وولد كوم.

بدأت الشركة نشاطها في مدينة جاكسون بولاية ميسيسيبي في عام 1983 تحت مسمى شركة الخدملت المحدودة للاتصالات للمسافات البعيدة وفي عام 1989م اندمجت الشركة مع مؤسسة الشركات المتميزة وتحوبت الى شركة عامة وتم قيدها في البورصة و في عام 1995 م تحول اسم الشركة الى ال دي دي اس للاتصالات العالمية LDDS World Com ولاحقا إلى شركة الاتصالات العالمية World comوفي عام 1998 استحودث الشركة على شركة ا مسي اي لاتصالات غير أنه قد صاحبها سوء حظ مع بوادر انفجار فقاعة أسعار أسهم شركات الاتصالات في عام 2002م فقد انهارت الأسعار بعد أن كانت قد ارتفعت الى مستويات قياسية في ضل التوقعات غير واقعية بشأن ربحيتها المستقبلية، ومنذ بداية عام 1999م حتى مايو 2003م استخدمت الشركة حيل محاسبية لإخفاء مركزها المالي وإعطاء المميزات والمكافآت للمدير التنفيذي حينذاك بهدف رفع سعر السهم وهو ما حقق الثراء للمدير التنفيذي حينذاك بيرنارد أيبرس الذي قد كان اشترى حصة من أسهم الشركة بأسعار منخفضة وكما حدث مع شركة أنرون فقد فشلت شركة أرثر أندرسون في الكشف عن تلك المخالفات وعندما حل مراقب حسابات أخر محل أرثر اندرسون اتضح وجود مخالفات بلغت قيمتها 8.3 بليون دولار أعلن عنها في يونيو عام 2002م وبناء عليه تم سحب تقرير شركة أثر أندرسون لعلم 2001م وبدأت لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية في إجراء التحقيقات التي كشفت عن أن الشركة قد ضخمت أصولها بما قيمتها 11 بليون دولار، وفي 21 يوليو من عام 2002م تقدمت شركة وورلد كوم بطلب الحماية مستفيدة في ذلك من الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة بعدها غيرت الشركة اسمها إلى أم سي أي ونقلت مقرها من ولاية ميسيسيبي إلى ولاية فرجينيا ودلك عام 14 أبريل 2003م وفي 15 مارس 2005م أدين بيرنارد أيبرس المدير التنفيذي السابق بتهمة الاحتيال والتأمر وتقديم وثائق غير صحيحة وحكم عليه بالسجن 25 عاما كما وجه الى مسئولين آخرين بالشركة تهمة التلاعب في الحسابات، ويعود سبب كل هده المشاكل الى عدم الإفصاح والشفافية والتي تعتمد عليها حوكمة الشركات.[2]

---

[1] ريمة مناع، **أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على الاستقرار المالي**،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01-2014،جامعة قسنطينة، ص 235.

[2] حسين عبد الجليل أل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**،رسالة الماجستير في المحاسبة والتحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدانمرك، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2010، ص ص 12 - 13

ومن هنا يبرز لنا أن الفساد المالي الذي طال هذه الشركات من خلال عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات مهنة المراجعة والأعمال من بين العوامل التي أدت إلى سقوطها، حيث تعتبر الأحداث التي جرت نموذجا صارخا حول غياب الشفافية والإفصاح حول وضعيتها الحقيقية.

المطلب الثاني: تجارب دولية على مستوى الهيئات

إن مسؤولية مكافحة الفساد ملقاة على جميع الدول التي يجب عليها وضع الاتفاقيات والاستراتجيات والتشريعات للتصدي له، لدلك أجمعت المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والوطنية وغير الحكومية وكدا منظمات المجتمع المدني على ضرورة مقاومته ومواجهته ودلك بالتعاون فيما بينهما.

وفي هدا الإطار سنستعرض أهم الجهود المبذولة من قبل المنظمات والهيئات في مجال مكافحة الفساد.

1- منظمة الشفافية الدولية.

أنشأت من طرف فريق صغير يترأسه **Peter Eigen " بيتر إيجي"** في أيار\ مايو 1993، وهي منظمة غير حكومية هدفها أن تكون هيئة لإعلام ومكافحة الممارسات الفاسدة.

تهتم هده المنظمة بتربص الدول حسب ملاحظة ووجود الفساد بين الموظفين والسياسيين[1] ودلك وفقا لمؤشر الفساد العالمي وتشمل هده المنظمة عدة دول، وفد أصدرت هده المنظمة تقريرا لها عن الفساد العالمي، ويشمل هدا التقرير 138 دولة ويعتبر الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية بأنه إساءة استغلال السلطة من أجل تحقيق المصلحة الشخصية واعتبرت أن المؤشر الأول للفساد ظهر سنة 1995 وقد تم تحديده والتأكيد عليه كمؤشر من خلال الدراسات المتخصصة واستقصاءات المنظمة والتي تم توزيعها على شكل تساؤلات تتعلق برشوة موظفي القطاع العام، الرشوة في المناقصات والمشتريات الحكومية واختلاس الأموال العامة وكذلك كفاءة وفعالية جهود القطاع العام لمكافحة هده الظواهر وقد حددت المنظمة مؤشرات الفساد بمقارنة انتشار الظاهرة بين الدول الأوروبية والأمريكية على حدا ثم الدول العربية، وقد تم الترتيب بين السنوات الثلاثة 2009، 2010، 2011، دول الأقل فسادا ثم لـ 10 دول الأقل فسادا وقد توصلت المنظمة إلى النتائج التالية:

الجدول رقم(1) : يوضح مؤشر الفساد العالمي لأقل تسع دول فسادا.

الدولة	مؤشر الفساد العالمي			
	الترتيب العام للدول			الاتجاه مقارنة بعام 2010
	خلال سنة 2009	2010	2011	
نيوزيلندا	03	01	01	استقرار
فنلندا	03	04	02	صعود
السويد	08	04	04	استقرار
سنغافورة	06	01	05	نزول

[1] قوا جلية أمال، **واقع الفساد التنظيمي بين التجديد الاجتماعي والصراع الاقتصادي**،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية، تخصص تنظيم عمل، جامعة أبو القاسم الجزائر2، 2016/2015، ص96 .

النرويج	**08**	**10**	**06**	**صعود**
هولندا	**08**	**07**	**07**	**استقرار**
استراليا	**05**	**08**	**08**	**استقرار**
سويسرا	**11**	**08**	**08**	**استقرار**
كندا	**06**	**06**	**10**	**نزول**

المصدر: قوا جلية أمال، **واقع الفساد التنظيمي بين التجديد الاجتماعي والصراع الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية، تخصص تنظيم عمل، جامعة أبو القاسم الجزائر2، 2016/2015، ص 96.

يتضح من خلال الجدول أعلاه والدي يوضح مؤشر الفساد العالمي لأقل عشر دول فسادا أن من بين هده التسع دول الأقل فساد أن من بين الدول عرفت استقرار وهي نيوزلندا، هولندا، أستراليا وسويسرا في حيث عرفت دولتين هما على التوالي فنلندا و النرويج، صعودا في مؤشرات الفساد حيث تناقص الفساد في هاتين الدولتين لتسجل دولة واحدة والمتمثلة في سنغافورة نزولا في الترتيب وهدا إنما يدل على زيادة الفساد في هده الدولة، كما أن الفساد بالرغم من استقراره أو صعوده يتبقى مؤشراته منتشرة في كل الدول هده الأخيرة التي اعتبرت الدول 09 الأقل فسادا دلك أن المنظمة لم تحدد نسبة الفساد وإنما حددت الترتيب فقط هدا من جهة ومن جهة أخرى ما يتبادر إلى الدهن لمادا تغيب الولايات المتحدة الأمريكية ، انجلترا وبقية البلدان الأخرى المتقدمة من الترتيب ولمادا يتم تحديد ترتيبها ضمن مجموعات أو دول الفساد.

2- هيئة الأمم المتحدة:

حيث جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهي الصك العالمي الأول والوحيد الملزم قانونيا لمكافحة الفساد، نظرا للمعاناة التي تعيشها الدول بسبب تفشي آفة الفساد ولما لهده الظاهرة من أضرار وخيمة على مجتمعاتها، كما أن ارتباط هده الظاهرة بمختلف الجرائم المنظمة و الجرائم المالية والاقتصادية زاد من خطورتها، ، لهدا ظهرت الحاجة إلى التعاون الدولي بين كل دول أعضاء هيئة الأمم المتحدة وتضافر جهودها للوصول إلى إطار جامع يمكن من خلاله مكافحة هده الظاهرة، ولقد أثمرت هده الجهود من خلال وضع مجموعة من المبادرات والقرارات والاتفاقيات الدولية وأهمها على الإطلاق هو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[1]

وقد جاءت هده الاتفاقية والتي تحتوي على واحد وسبعون مادة مصنفة في ثمانية فصول، لتلتزم الدول الأطراف فيها بضرورة إجراء وتطبيق تدابير وتعديلات واسعة النطاق تمس مختلف

[1] حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2013/2012، ص 39.

تشريعاتها وأجهزتها الإدارية والمالية والقضائية، تهدف أساسا إلى الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها وردع مرتكبيها إضافة إلى التعاون الدولي بين الدول الأطراف في هدا المجال.

كما أولت أهمية كبيرة إلى مواجهة الفساد في القطاع العام والخاص على السواء، كما وفرت من الضمانات ما يسهل الكشف والتحقيق في جرائم الفساد وكدا حماية الشهود والضحايا والمبلغين والخبراء وكدا وضع آليات لاسترداد الأموال المهربة إلى الخارج وغيرها من التدابير الرامية إلى الحد من الفساد والوقاية منه.

ويجب الإشارة إلى أن هده الاتفاقية قد سبق اعتمادها عدد من الوثائق التي أصدرت من الأمم المتحدة نذكر منها المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 51/59 المؤرخ في 12 ديسمبر 1996، وكدا إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية الذي اعتمد بالقرار رقم 51/191 المؤرخ في 12 ديسمبر 1996، وتم الاتفاق على إقرار هده الاتفاقية على أساس أن الرشوة صورة من صور الفساد الواسعة الانتشار في المعاملات التجارية الدولية، الأمر الذي يؤثر على سير الإدارة الجيدة ويقوض التنمية، هده بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي اعتمدت بالقرار رقم 55/25 المؤرخ في 15 نوفمبر 2000.

بالإضافة إلى القرارين الصادرين بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال (القرار رقم 56/186 والقرار رقم 57/244 المؤرخين في 01 ديسمبر 2002. [1]

3- البنك الدولي:

تبنى البنك الدولي مند عام 1996 خطة لمساعدة الدول في مواجهة الفساد ومحاصرته، تتضمن ثلاث عناصر هي أولا تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها والثاني إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة من النواحي التشريعية والإدارية والاقتصادية وثالثا إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد.

ويرى البنك أنه لا يمكن تحقيق الأهداف السابقة إلا من خلال إتباع الإستراتيجية التالية: مساندة حسن نظام الإدارة العامة وتدابير مكافحة الفساد على الصعيد المحلي، ومنع الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك، وتقديم العون للدول الأعضاء بالخبرات ادا ما طلبت المساعدة في حربها على الفساد، وأخذ مسألة الفساد بعين الاعتبار في خطط التنمية التي يضعها البنك بشأن الدول الأعضاء، ومساندة وتقديم العون والدعم لكل الجهود الدولية لمحاربة الفساد.[2]

[1] Compendium of international legal instruments on corruption, office on drugs and crime united nation, new York, second edition, 2005, p 21

[2] حاحة عبد العالي، مرجع سابق، ص 41.

المطلب الثالث:تجارب دولية على مستوى الدول.

أولا : دولة سنغافورة

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد حيث تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم طبقا لتقرير منظمة الشفافية العالمية عن عام 2005 حيث أن درجتها 9.4(cpi)* مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد، ويرجع هدا النجاح إلى عدة عوامل منها:[1]

- الرغبة السياسية في القضاء على الفساد.
- وضع استراتجيات وآليات جادة لمحاربة الفساد ومنها آلية شكاوي فعالة.

ونزولا عند رغبة السلطة المدني في مكافحة الفساد ،فقد قامت سنغافورة إنشاء مكتب للتحقيقات في ممارسة الفساد، ويعتبر هدا المكتب هيئة مستقلة عن الشرطة،تقوم لتحقيق في واقع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص،وقد تم إنشاؤه عام 1952 ويرأس هدا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة ويمكن إيجاز دور المكتب فيما يلي:

- التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوي تفيد وقوع ممارسات فساد في أي جهة.
- التحقيق في هده الممارسات.
- التحقيق مع المسئولين الدين أساؤو استخدام السلطة وتسببوا في حدوث الفساد.
- عمل لقاءات مع المسئولين خاصة الدين يتعاملون مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد.
- إرسال التقارير إلى الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد.
- تقديم المقترحات لتلافي دلك مستقبلا في هده الجهات وغيرها (التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة التابعة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية)

***corruption perception index (cpi)** مؤشر الفساد الدولي يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين.

[1] فلاق محمد، **دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري"تجارب دولية"**، مجلة الردة لاقتصاديات الأعمال، العدد 2015/01، ص 21.

ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية.

الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دول العالم اقتصاديا، وتعد من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد والرشوة حيث بدلت جهودا كبيرة ودلك بتنظيم الجهاز التنفيذي، وبمراجعة أداء الأجهزة التنفيذية في الحكومة الفيدرالية الأمريكية.

حيث نتلخص مظاهر وأسباب الفساد المالي في بعض القضايا المهمة فيما يلي:[1]

- فضيحة الووترقيت كشفت أن الشركات الأجنبية كانت تسهم في دعم المرشحين للرئاسة من خلال فروع أجنبية بالتحاليل على القانون الأمريكي..وأيضا اعترفت الكثير من الشركات (أكثر من 400 شركة) بسدادها لرشاوي لمسئولين أجانب من أجل تسهيل أعمالها خارج الولايات المتحدة.
- انفجار فقاعة قطاع شركات التكنولوجيا وانهيار شركات كبير أمثال أنرون وورلد كوم.
- صرفت كحومة الرئيس بوش ما يقدر بمائة وسبعة عشر مليار دولار، لمشاريع وهمية في العراق، ولم تر النور في أي بند للبنية الأساسية، أو الخطط.

أما الجهود التي بدلتها الولايات في مكافحة الفساد المالي حيث:

- أصدر الكونجرس قانون مكافحة الفساد الأمريكي ووقع من الرئيس جيمي كارتر في 1977/12/19م، ويعد أهم تشريع أمريكي مند تشريع 1933م وأهم معالم دلك القانون:

- أي مبالغ تدفع لمسئولين أجانب بغرض الحصول على منافع تجارية أو أفضلية تجارية من أشخاص أو شركات أمريكية أو حتى أجنبية مسجلة في أمريكا هي مبالغ غير قانونية.
- يفرض القانون على الشركات الالتزام بالتشريعات المحاسبية التي تمنع الرشاوي والفساد وهي تشريعات صممت خصيصا لتوائم هدا القانون.

أما أهم النتائج التي تحققت من مكافحة الفساد من بينها:

- توفير مبالغ تقدر بأكثر من 37 بليون دولار خلال الفترة بين عام 1993م وحتى 2000م ويعزى السبب في هدا إلى التقليص في الإنفاق.
- استعاد الاقتصاد الأمريكي عافيته سريعا بعد أزمة الرهن العقاري 2007م والأزمة الاقتصادية الأخيرة 2011م ولازال يواصل تعافيه من الأزمات الأخيرة.
- تم حماية البورصات الأمريكية لتعاود عملها بنفس القوة السابقة.
- استعاد المستثمرون الثقة في الاقتصاد الأمريكي سريعا ودلك بفضل الجهود التي بدلتها الحكومة لمكافحة الفساد.

[1] يحي بن عبد الله الصمعان، و آخرون، دراسة الفساد الإداري والمالي والآثار وسبل الحد منه،منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة،9-11 ديسمبر 2013،ص ص 70 72

أما الدروس المستفادة من هده التجربة في مكافحة الفساد المالي هي:

- السعي الجاد للإصلاح الاقتصادي.
- رفع مستوى تحقيق الشفافية في الأعمال الإدارية والمالية.
- الإصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة.
- رفع مستوى وعي وثقافة الشعب بالفساد والتبليغ عنه.

ثالثا : التجربة اليابانية.

عانت اليابان من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن وجود فساد بالطبقة السياسية حيث تعتبر من الدول التي حافظت على ترتيبها على مؤشرات مدركات الفساد،والتي كانت تحتل المرتبة 24 عام 2004م وحافظت على المرتبة 17 في السنوات التي تلت دلك حتى العام 2012م ،بالإضافة إلى أنها حققت تقدما بإحرازها المرتبة 14 عام 2011م. أما الأسباب والمظاهر التي تعود للفساد منها:[1]

- **فضيحة لوكهيد لعام 1976م:**

✓ التي اتهم فيها رئيس الوزراء الياباني تاناكا بتلقيه مبالغ 500 مليون ين وتم استجوابه 460 شخصا في هده القصية منهم 17 عضوا في البرلمان،ولكن لم يحكم عليه بسبب وفاته.

- **فضيحة kyubin سيكو ساجاوا من 1991-1993م:**

✓ اثر حادثة تقديم مبالغ كبيرة من المال للسياسيين من الحزب الديمقراطي الليبرالي المسئولين عن مسائل النقل وللسياسيين في الأطراف المختلفة من شركة سيكوساجاوا (kyubin) بغرض الحصول على تراخيص لخدمة الطرود، ومما يميز هده القضية هو أن الأموال التي تدفع فقط للسياسيين ولكن أيضا الى واحدة من النقابات المنظمة لمكافحة الجريمة.

- **فضيحة sokaiyaلعام 1997م:**

✓ اتهام أربعة شركات للوساطة (نوموراشوكن،yamaichi، شوكن،نيكشوكن ، ودايواشوكن) بدفع أموال لأشخاص عن طريق ابتزاز الإدارة في اتصال مع اجتماع المساهمين.

وفيما يخص الجهود التي أعدتها في مكافحة الفساد المالي حيث أعدت أجهزة حكومية مسئولة عن عملية الإصلاح الإداري ولجانا فرعية تضم خبراء وأكاديميين ورجال إدارة وفقا التالي:

- ملائمة برامج الاصطلاح للمتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية.
- شمولية وتكامل الإصلاح.
- تحقيق المزيد من الكفاءة والتبسيط في الإجراءات الإدارية .
- تأكيد ثقة الشعب بالإصلاح وتنفيذ نظام الإفصاح عن المعلومات الحكومية.

[1] يحي بن عبد الله الصمعان، مرجع سابق، ص ص 66 68.

لقد تحققت نجاحات مهمة من خلال الجهود التي بدلت وأدت نسبيا الى ثبات ترتيب اليابان في مؤشر مدركات الفساد أهمها:[1]

- التزام القيادة السياسية بنهج الإصلاح.
- وجود نظام للمراجعة السنوية لبرامج الحكومة وتقويمها.
- توفر القيادة القوية القادرة على فهم محاور الإصلاح وتوجيه الموارد المادية.

رابعا: التجربة الجزائرية.

تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة قضايا متعددة لها علاقة بالفساد حيث تتربع أسفل قائمة الدول الأكثر شفافية ودلك وفق منظمة الشفافية الدولية،في حين تجلت في تورط مسئولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، تزامن هدا الواقع مع ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000 وتبني الحكومة الجزائرية جملة من البرامج التنموية الاقتصادية مخصصة لها غلاف مالي ضخم قدر بحوالي 30440 مليار دينار جزائري.

- **قضية سونا طراك:**

تعتبر من أكبر قضايا الفساد التي هزت الاقتصاد الجزائري، وتتعلق القضية بوجود صفقات غير قانونية أبرمتها شركة النفط الجزائري سونا طراك، مع أربعة شركات أجنبية بينهما شركة ألمانية و أخرى ايطاليا.[2]

أما الأسباب التي ظهرت في هده القضية كأحد الصراع على السلطة من بينها:

- إبرام صفقات مخالفة لّأحكام القوانين، والحصول على امتيازات غير مبررة للغير عن طريق الرشوة.
- تبادل أموال عمومية وإساءة استغلال الوظيفة وتعارض المصالح وغسيل الأموال الحكومية المشاركة في تنظيم جمعية أشرار.
- عدم وجود الشفافية والتي تعتبر الغائب الأكبر خاصة في توظيف وفي تسيير الصفقات.

- **أزمة بنك خليفة:**

اعتبرت هده القضية أكبر قضية فساد في البلاد حيث تأسس هدا البنك سنة 1998 من قبل صاحبه السيد" خليفة لعروسي " وهو صيدلي وشهدت إدانته مسئولين كبار حيث نجم عنها تبديد لمئات الملايين والدولارات.[3]

إن مشكلة هدا البنك هي نتاج للعديد من الأسباب:

- فتح الاستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي.
- عدم احترام الإجراءات المحاسبية للبنك.
- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.
- غياب المتابعة والرقابة و عدم احترام قواعد الحذر.

---

[1] المرجع السابق، ص ص 67

[2] قواجلية أمال، مرجع سبق ذكره، ص171.

[3] باجي عمران محمد،**تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة شهادة ما ستر أكاديمي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2003- 2011،ص 56

خاتمة الفصل

من خلال هدا الفصل تم التطرق إلى التطور التاريخي للفساد و أن أسباب تفشي ظاهرة الفساد بصورة أساسية هي غياب حكم القانون والقضاء المستقل و القدوة أو ضعف المؤسسات الرقابية، وتعد الأسباب السياسية لانتشار الفساد والرشوة من أهم الأسباب وأخطرها أما من أبرز الأسباب الاقتصادية التي تقف وراء تراجع معدلات النمو الاقتصادي وتفشي ظاهرة الفقر والتخلف ويعود ذلك إلى ارتفاع نسب الفساد بالإضافة إلى ضعف الوعي الاجتماعي حيث تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية دورا كبيرا في النمو ومحاربة هذه الظاهرة، **و** يتخذ الفساد أشكالا متعددة لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية،و من هذا المنطلق يتم قبول الرشاوى واختلاس الأموال والابتزاز والمحاباة و الاحتيال، وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بأخر.

ومن تجارب الدول الأخرى في مكافحة الفساد سنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول تم الاستعانة بإستراتيجيتين للمعالجة، الأولى إستراتيجية العقوبات، أما الثانية فهي الإستراتيجية الوقائية. ويلاحظ أن إستراتيجية العقوبات تؤدي إلى نتائج فورية بتكاليف قليلة ولكنما يؤخذ عليها أنه لا يضبط إلا عددا قليلا من الفاسدين، في حين أن الإستراتيجية الوقائية رغم أنها أعلى تكلفة في المدى القصير ، إلا أنها أكثر كفاءة على المدى الطويل.

وسنتناول في الفصل الموالي الشفافية والمساءلة في البنوك التجارية.

الفصل الثاني:

الشفافية والمساءلة في البنوك التجارية

تمهيد

كثر الحديث في الوقت الحاضر في المجتمعات المختلفة سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية عن ما يسمى بالشفافية حيث ارتبط تاريخها بظهور الفساد في المجتمعات اذ عدت إحدى الوسائل الناجعة في السعي إلى الإصلاح والعمل على منع الفساد،وتقليل أثاره، وأن المجتمع المتميز يتصف بثلاث شروط أساسية (المساءلة والشفافية، وحسن الحكم) وكان للمجتمع الدولي والمنظمات السبق في التنبيه إلى مظاهر الفساد المالي، وقد تكللت الجهود الدولية في عام 1993 بتأسيس منظمة الشفافية الدولية في ألمانيا والتي أسهمت في الكثير من انجازات الحد من الفساد وهي منظمة غير حكومية، أهدافها المعلنة أنها منظمة أكاديمية في جامعة (غونتغن الألمانية) تعمل على تقوية المجتمع المدني، وتصوغ تحالفا يقود المجتمع إلى الحد من الفساد.

وسيتم الحديث في هدا الفصل عن آليات مكافحة الفساد من خلال التركيز على آليتي الشفافية والمساءلة حيث يعتبر هادين الركيزتين التي تعد من أهم ركائز الحكم الراشد ومكافحة الفساد المالي.

ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: الإطار النظري للشفافية
- المبحث الثاني: الإطار النظري للمساءلة

المبحث الأول: الإطار النظري الشفافية

ارتبط تاريخ الشفافية بظهور الفساد إذ عدت إحدى الوسائل الناجعة في السعي إلى الإصلاح والعمل على منع الفساد، وتقيلي أثاره، وان المجتمع المتميز يتصف بثلاث شروط أساسية(المساءلة، والشفافية، والحكم الصالح) وكان للمجتمع الدولي والمنظمات السبق في التنبه إلى مظاهر الفساد المالي، وقد تكللت الجهود الدولية في عام 1993 بتأسيس منظمة الشفافية الدولية في ألمانيا والتي أسهمت في الكثير من انجازات الحد من الفساد وهي منظمة غير حكومية، أهدافها المعلنة أنها منظمة أكاديمية في جامعة (غوتن الألمانية) تعمل على تقوية المجتمع المدني، وتصوغ تحالفا يقود المجتمع إلى الحد من الفساد.

المطلب الأول:مفهوم الشفافية و مبادئها

تعتبر الشفافية أحد الشروط والمقومات الأساسية للتنمية الشاملة والمستدامة في كافة المجالات التنموية.

أولا : مفهوم الشفافية

كثر استعمال كلمة "الشفافية" في الخطاب السياسي العربي في الآونة الأخيرة ويزداد الاستعمال كلما تعقدت الأمور وصعب إيجاد المخرج للازمة على ارض الواقع، فيأتي الانفراج باستحداث الكلمات ومن خلال اللغة وبصياغة سياسي وهمي مطعم بألفاظ بها مفتاح الفرج.[1] وهي كلمة غير عربية، كلمة غير أصلية ترجمت للفظ أجنبي (Transparence) الذي يعني اشتقاقا ما يمكن الرؤية من خلاله أو ما لا يمنع الرؤية، وما لا يحجب أو يستر أو يمنع مثل الزجاج.

ومن كثرة تداول لفظ" الشفافية" أصبح معتما لا شفافا، لا يعني شيئا ولا يساعد في رؤية شيء أو إيضاح مسألة، أصبح ثقيلا على النفس، لا ينير الدهن، وانضم إلى باقي المفاهيم الشائعة والتي كثر استعمالها في ثقافتنا المعاصرة مثل: الديمقراطية، المجتمع المدني، الأقليات، المرأة، حقوق الإنسان، الإصلاح، واستغلال اسم "الإسلام" والتي هي كلمات حق يراد بها باطل.

تعني الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية بمراقبة أداء الحكومة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسية للمحاسبة والمراقبة المستمرة.[2]

[1] سعيد علي الراشدي، **الادارة بالشفافية**، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2006،ص22

[2] نفس المرجع،ص 15.

انه من الواضح أن الشفافية والفساد مفهومان متعارضان والعلاقة القائمة بينهما هي علاقة عكسية فبقدر ما تزيد الشفافية في المجتمع وفي كل المجالات وعلى كافة الأصعدة كلما ارتفعت إمكانية محاربة الفساد والحد منه والسيطرة على أثاره المدمرة في كافة المجالات.[1]

على المستوى الاجتماعي عرفت الشفافية بأنها رسالة الغرض منها ليس مهاجمة الأفراد الفاسدين وإنما بناء نظم تقاوم الفساد، فهي تقدم المساعدة والمعلومات لإعلام الحر وأجهزة القضاء لما تراه من أهمية لهما في آلية مقاومة الفساد.[2]

إلى أن عناصر الشفافية الأساسية تشمل وضوح الرسالة المؤسسة الحكومية، ومبرر وجودها في البيئة من خلال تحديد دقيق لرؤية المنظمة ، ودورها في المجتمع وأهدافها الإستراتيجية ومبرر استخدام الموارد المالية والبشرية لتحقيق هده الأهداف. شرعية ومشروعية وجود المؤسسة أو المنظمة وان تلاقي قبولا من مختلف فئات المجتمع وان ترسم صورة ناصعة من خلال دورها الواضح والمعزز لثقة الآخرين بها. أن تتسم آليات وإجراءات العمل والتخطيط بالبساطة والوضوح وعدم التعقيد وان يجري تحديث وتغيير مستمر.

يستنتج من هده التعريفات أن الشفافية تتضمن وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل التنظيمات وإتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة للوصول إلى اتخاذ القرارات على درجة كبيرة من الموضعية والدقة والوضوح.

ويمكن القول أن جميع التعريفات تدعو إلى جوهر واحد يرتبط بكلمات أربعة: المصداقية والإفصاح والوضوح والمشاركة.

الشكل رقم (3) : جوهر الشفافية

المصداقية	الإفصاح	الوضوح	المشاركة

[1] المرجع سابق،ص 30

[2] عبد الأمير عبد الحسين شياع، أحمد رعد ناظم الخزعلي، **الشفافية وأثرها في مستوى الرضا في شركات التأمين العامة**، بحث تطبيقي في عينة من شركات التأمين العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع، العدد26، الفصل الأول، 2014،ص 22.

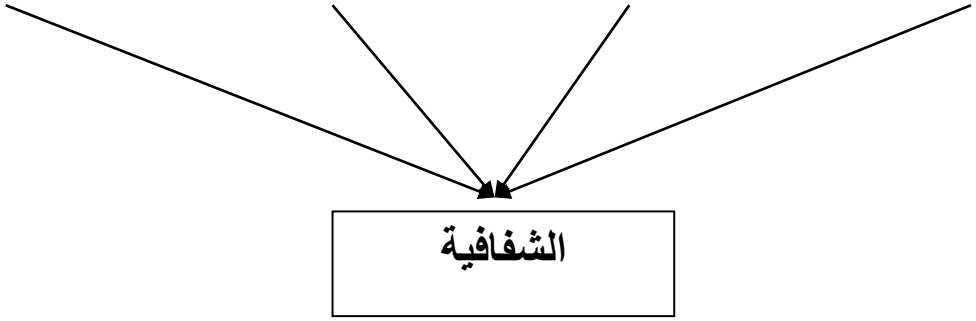

المصدر: أبو كريم، **مفهوم الشفافية لدى الإدارة الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقته بفاعلية الاتصال الإداري**،اليرموك، أطروحة الدكتوراه بالجامعة الأردنية، 2005 ، ص 32

وعليه يمكن القول أن الشفافية تتضمن وضوح التشريعات وسهولة فهمها، واستقرارها وانسجامها ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع، وتوفير مناخ صحي يسوده الصدق والمصداقية،فالشفافية منهاج عمل وحياة مستمرة لأداء الأحداث اليومية وشفافية العلاقات الرأسية والأفقية في أركان العمل المؤسسي.

ثانيا: مبادئ الشفافية

أضحى مبدأ الشفافية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها كافة الأنظمة، وأصبحت السرية مجرد استثناء محدود ومحصور وموقوت وقابل للجدل والانتقاص يوما بعد يوم لصالح الشفافية كمبدأ عام، و تتمثل مبادئ الشفافية فيما يلي:[1]

1- **الوضوح الإداري:** ينبغي أن تكشف المنظمة عن إجراءاتها وعملياتها، بحيث يكون نشاط الإدارة واضحا كالشمس من خلال توضيح أسباب القرارات الإدارية، وهو ما يتحقق بالالتزام الإدارة بالإعلان عن الأسباب القانونية والواقعية للقرارات ودلك عند ممارسة كافة أنشطتها التي تتعلق بمصلحة وشؤون العاملين بالمنظمة كقرارات التعيين والترقية والنقل ومنح المكافآت.

[1] حرب نعيمة، **واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة**، مذكرة شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، إدارة الأعمال، غزة ، ص 14.

2- **أجور كفاية المعيشية للعاملين :** العامل يكتفي بأجره المحصل من أدائه لواجبه دون الانتظار لتحصيل رشوة ، وهو ما يقتضي أن يكون الأجر ممثلا للحد الأدنى وكافيا لمواجهة أعباء المعيشة.

3- **المعلومات لجميع العاملين:** لدلك ينبغي أن يعلم كل فرد الهدف العام للمنظمة وكدا كافة الأهداف الفرعية، ويفهم كل فرد دوره في تحديد وتحقيق تلك الأهداف وتطويرها.

4- **المحاسبة لجميع العاملين:** يجب أن تمحى الأمية الرقمية من المنظمة، وان يفهم الجميع النواحي المالية، وأن يتكلم الجميع بلغة الأرقام، ولدلك فان المحاسبة ليست حكرا على المحاسبيين، ولا تقتصر قراءة الأرقام وتحليلها على المختصين بل لا بد أن يفهم الجميع العاملين لغة الأرقام، وان يكون لهم رأي في تحسين الأداء ودفع النتائج إلى الأمام.

5- **تمكين العاملين من اتخاذ القرارات:** وهو ما يعني المشاركة الفعلية من جانب العاملين في إدارة منظمتهم عن طريق المشاركة في حل المشكلات وصناعة اتخاذ القرارات اذ يؤدي التمكين إلى التفكير الإبداعي من جانب العاملين والتصرف في المواقف وتحمل المسؤولية والرقابة على النتائج.

6- **الشفافية المالية لموظف:** والغاية من دلك هي وضوح المركز المالي للموظف إقرار الذمة المالية لإمكانية متابعة نشاطه والتأكد من خلو صفحته من الرشوة.

7- **الرقابة من الجميع وعلى الجميع:** أي أنه كان للرؤساء متابعة ورقابة على المرؤوسين، فان للمرؤوسين الحق أيضا في رقابة مشروعية أعمال الرؤساء، وهو ما يقتضي وجود نظام رقابي متبادل، وتقييم للأداء مزدوج فالرئيس يقيم مرؤوسيه والمرؤوس يقيم رؤسائه.

8- **مسؤولية الجميع:** ويقتضي دلك تقرير المسئولية الجماعية لفرق العمل، الى جوار المسئولية الفردية، مما يجعل جميع العاملين حريصين على تحقيق الأهداف المخططة واحترام المشروعية الإجرائية والقانونية.

9- **حق الغير في معرفة ما يدور في المنظمات العامة:** يشكل مبدأ الحق في المعرفة أحد المحاور الرئيسية للشفافية، وهو الحق في اقتراب عامة الناس من معلومات المنظمات وسياستها ومركز صنع القرار.

المطلب الثاني: أهمية ومتطلبات الشفافية

إن الشفافية و إن كانت مطلوبة في حياة الناس مع بعضهم البعض والعلاقات الإنسانية بشكل عام إلا أنها تبدو ضرورية وملحة في منظمات العمل الإدارية والسياسية.

أولا: أهمية الشفافية

إن أهمية الشفافية تكمن في أنها قناة مفتوحة للاتصال بين أصحاب المصلحة والمسئولين، وهي بدلك أداة هامة جدا لمحاربة الفساد الذي يستشري خاصة في الدول النامية حيث تتطلب الكشف عن مختلف القوانين و الأنظمة والتعليمات والمعايير والآليات بشكل عام للإقرار عمليا بالمساءلة و المحاسبة في حالة عدم احترام أو مراعاة تلك الآليات و القواعد. وتمثل أهمية الشفافية في:[1]

1- تحقيق المصلحة العامة.
2- المساعدة في اتخاذ القرارات الصحيحة.
3- توفير النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله.
4- تسهيل جدب الاستثمارات وتشجيعها.
5- إنعاش السوق المالي.
6- إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية.
7- دور الشفافية في تنمية الخصخصة.

من جانب أخر تعتبر الشفافية عامل استقرار سياسي قوي يظهر بجلاء ويرسخ مفاهيم التقدم الحضارية سياسيا لدى الدولة أيا كانت، ودلك الحين تكون حق من حقوق المواطنين تجاه الدولة

[1] سعيد علي الراشدي،مرجع سبق ذكره،ص 30

وواجبا من واجبات السلطة والإدارة تجاه المواطنين، عندها يكون واجب السلطة فتح المجال أما الموطنين للاطلاع على سير إدارة شؤون المجتمع في كافة النواحي والمجالات وهدا يعني أن تكون سياسات الدولة واضحة في جميع أجهزتها وسلطاتها الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، ويستثنى من دلك بعض الحالات الهامة والضرورية مثل الأمور الخاصة بالشؤون العسكرية آو الأسرار الأمنية الهامة المتعلقة بأمن الدولة والمجتمع.

حيث تحارب الشفافية الفساد بكافة صوره و أشكاله، حيث أن شفافية التشريعات وعدم قابليتها للتأويل يساعد في منع الانحراف، ويحد من إمكانية اختراقها. كما أن شفافية التشريعات تساعد في إزالة المعوقات، وتبسيط الإجراءات، الأمر الذي يمكن من زيادة الكفاية وفعالية الأداء. وتحقق الشفافية النزاهة للموظف، والابتعاد عن الاجتهاد الشخصي في تفسير القوانين والأنظمة، والتوسع في اللامركزية وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات وسهولة إيصال المعلومات من القمة للقاعة والتغذية العكسية،وبالتالي فان وجود تشريعات واضحة وشفافة يؤدي إلى تنمية الثقة لكافة فئات المجتمع والحفاظ عليها. [1]

ومن جهة أخرى فان الشفافية تساعد على المشاركة بفعالية لتطوير نواحي الخدمة المدنية جميعها والإسهام في بناء الاعتماد على الذات بتحقيق نوعية أداء أفضل في القطاع العام، ودلك من خلال التركيز على الجودة، وزيادة إنتاجية العمل.

كما تعتبر الشفافية أساس الحكم المناسب لتأكيد حسن إدارة الاقتصاد وتحقيق الآمال في التغلب على المشكلات، وهي تستند قبل كل شيء على علانية القرار، فالقرار السري لا يمكن أن يناقش والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها، وأن حجب المعلومات عن المهتمين كفيل بتعطيل المشاركة، التي من غيرها يصعب الوصول إلى حلول تتسم لاستدامة. [2]

ثانيا: متطلبات نجاح الشفافية

تشمل ضرورة إحداث تطوير إداري في أجهزة الإدارة العامة، فالتطوير لا يجوز معاملته بصورة منفصلة عن جوانب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن البشرية، ولا بد من العمل على إحداث تنسيق مستمر بين الأجهزة المعنية بتطوير الموارد البشرية والتطوير الإداري، كما انه لا بد من العمل على ضرورة إعداد خطة وطنية للتدريب كمتطلب أساسي، والعمل على ربط نتائج التعليم مع احتياجات السوق، وان تكون هناك سياسة واضحة في الاختيار والتعيين تعتمد على مبدأ الكفاءة، وضرورة العمل على إعداد وتطوير شبكة واسعة من المعلومات بين الدوائر والمؤسسات الحكومية حتى تتوافر درجة عالية من التنسيق، والتعاون، والدقة، والسرعة في الإجراءات، فضلاً عن العمل على تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية، لما لها من دور فعال في تعزيز مفهوم الشفافية.

- نشر واسع للمعلومات والبيانات، وتوفير أدلة يسترشد بها الجمهور والجهات الأخرى لمراقبة عمل المؤسسة، ومعرفة تطورها وتقدمها.

[1] المرجع السابق، ص 13.
[2] فلاق محمد،ص 14.

- أن تبتعد المنظمة عن جميع الممارسات المثيرة للريبة والشكوك حيثما أمكن الوضوح، والإعلان عن النشاط والممارسات وان تركن في أساليبها الإدارية إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص، وتوجيه جميع الفئات بحقوقها بأكبر قدر يمكن من الوضوح والنزاهة.
- من الضروري أن تمتلك المؤسسات مدونات أخلاقية تضعها نصب أعينها دائماً وهي تمارس أعمالها وان لا تكون هذه المدونات مجرد شعارات.
- صياغة برامج التوعية لمفهوم الشفافية، وضرورة احترامه، وكذلك سبل التعامل مع المستفيدين من الخدمة أو السلعة المنتجة، ومعرفة حقوقهم وعدم التجاوز عليها وتدريب العاملين في هذه المؤسسة عليها.

المطلب الثالث: فوائد و استراتيجيات تطبيق الشفافية.

تعد الشفافية أحد النظم الإدارية المهمة التي تعمل الهيئات والمنظمات على تبنيها وتطبيقها، كونها تسهم في ترسيخ مبادئ الديمقراطية والنزاهة بين العاملين بمختلف مؤسسات المجتمع.

أولا : فوائد تطبيق الشفافية

يتطلب تطبيق الشفافية في العمل الإداري قناعة القيادات بأهميتها وممارستها فعليا، ودلك لأن شفافية القائد تؤدي لزيادة الثقة والمشاركة في الأدوار والانتماء للعمل وزيادة الإنتاجية، ورغبة أكبير في تحمل المسؤوليات والأعباء. كما يلزم تطبيقها توفر الديمقراطية في المجتمع بما يضمن قانونية الوصول إلى المعلومات والحصول عليها من قبل المستفيدين، ومراجعة الأنظمة والقوانين والإجراءات الإدارية والمالية، وتوضيحها وإعلانها للعامة، والتفاعل مع المستفيدين ودوي العلاقة والسماح لهم بتقييم قرارات وتصرفات الموظفين، والوصول إلى المعلومات، وبناء قواعد قانونية وسياسية واضحة، وهياكل مؤسساتية تسمح بتفاعل الشفافية.

وقد أشار البنك الدولي إلى إن من متطلبات الرئيسية لتطبيق الشفافية، وضع إطار عمل قانوني يستند على سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية، وتعزيز نظم المساءلة لمراقبة أداء مؤسسات الحكومة وموظفيها فيما يتعلق بجودة الخدمة ومستوى الكفاءة، والحد من استغلال السلطات، وإتاحة حرية الإعلام والتعبير بالقدر اللازم لصياغة السياسات العامة وصنع القرار، ومتابعة وتقييم الأداء الحكومي، والتعاون بين إدارات ومنظمان المجتمع المدني لخدمة المصلحة العامة.

ومن المتطلبات المهمة لتطبيق الشفافية في الهيئات والمؤسسات: نشر الوعي لدى الموطنين وتعريفهم بحقوقهم في مجال الشفافية ونتائجها، وتوفير مناخ تنظيمي ملائم للشفافية، ودعوة مؤسسات المجتمع المدني للعمل على مكافحة الفساد وتتبني مبدأ الشفافية.[1]

يترتب على تطبيق مفهوم الشفافية العديد من الآثار الايجابية على اتخاذ القرارات الفردية وعلى التنظيمات الإدارية،وهده الفوائد تبدو لنا كما يلي:

1- تقليل الصلاحيات الواسعة في عمليات اتخاذ القرارات،ودلك لتخفيف درجة المركزية كما وجب العمل على تشجيع المبادرات الشخصية ضمن قواعد العمل وأنظمته، والعمل على ضرورة الفرص لتنمية المهارات والقدرات المتوفرة لدى الأفراد العاملين.

2- ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، حيث يتم المحاسبة على التجاوزات بشكل جماعي من خلال اتخاذ قرارات جماعية.

3- العمل على اختيار القيادات الإدارية ذات القدرة على أخد القرارات النزيهة والأمانة والموضوعية والانتماء والولاء للمنظمة وللصالح العام،كما يتم من خلال اتخاذ القرارات مناسبة على إظهار نقاط الضعف والقوة وتحديد الانحرافات والعمل على تصحيحها الأمر الذي يعني المزيد من الشفافية في بيئات العمل.

4- يتمتع الأفراد العاملين في التنظيمات الإدارية المطبقة باستقلالية أكثر أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية، وهدا يعزز الرقابة الذاتية بدلا من الرقابة الإدارية المستمرة، الآمر الذي يجعل قرارات الأفراد العاملين فيما يتعلق بأعمالهم أكثر شفافية ومصداقية.

---

[1] محمد بن محمد أحمد الحربي، **درجة الالتزام بممارسة الشفافية الادارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود**، المجلة الدولية التربية المتخصصة، الجلد(1)، العدد (6)، تموز، 2012،ص ص 320 321.

5- العمل على تغيير الثقافة التنظيمية السائدة، وهدا يتطلب اتخاذ قرارات ضرورية متغيرة في ثقافة المنظمة حتى يتكون لدى الأفراد العاملين اتجاهات ايجابية تشير إلى أن أهم ما في التنظيم هو العمل على تقديم خدمات ذات جودة للمواطنين مع ضرورة التعامل معهم بشفافية عالية واتخاذ قرار مناسب لهم خالي من العقد والروتين.

يتضح من خلال ما سبق بأن الشفافية لا يمكن أن تحقق نتائج ايجابية تستفيد منها الهيئات والمؤسسات، وكذلك الموظفين وأصحاب العلاقة دون- توفر كل هده المتطلبات، أو معظمها على أقل تقدير. وهي في مجملها متطلبات مهمة وأساسية يأتي على رأسها: تبني السلطة السياسية لمبدأ النزاهة، وقناعة مؤسسات المجتمع بتأثيرها الايجابي في ترسيخ ثقافة الوضوح والشفافية ودورها في مكافحة الفساد الإداري و المالي بأنواعه، وبدو هدين المتطلبين الرئيسيين، فان من المحتمل فشل تطبيق الشفافية حتى لو توفرت بقية المتطلبات الأخرى.

ثانيا: استراتيجيات تطبيق الشفافية.

تشير أدبيات التنظيم الإداري إلى أهمية التخطيط الجيد لتحقيق غايات و أهداف المنظمات الحكومية والأهلية. وتتأكد هده الأهمية بشكل كبير عندما تتبني هده المنظمات مبادئ النزاهة والشفافية التي تحتاج إلى اعتماد استراتيجيات محددة لتطبيقها بطريقة فعالة ومثمرة.[1]

لقد حددت الأمم المتحدة الاستراتيجيات الأساسية لتطبيق الشفافية في دليلها التشريعي لتنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد والتي من أهمها: تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفي الدولة، ودلك بوضع معايير واضحة للأداء السليم، واتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة، واعتماد نظم للتوظيف تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية، كالجدارة والأهلية، وتشمل إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب من يتولى المناصب العامة التي تعتبر عرضة للفساد ، وإنشاء أنظمة مالية تقوم على الشفافية والموضوعية في اتخاذ القرارات، تتسم بالفعالية في مكافحة

[1] محمد بن محمد أحمد الحربي،مرجع سابق، ص 321.

الفساد، ووضع تدابير تلزم موظفي الدولة بالإبلاغ عن أعملهم واستثماراتهم التي قد تفضي إلى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفي دولة، واتخاذ إجراءات تأديبية ضد من يخالفون معايير النزاهة والشفافية.

وتؤكد هده الاستراتيجيات بأن تحول المنظمات من منغلقة إلى مفتوحة يحتاج إلى نشر ثقافة الشفافية وتغيير البني النفسية والمعرفية والذهنية للموظفين باتجاه الوضوح والعلانية، وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، وإعداد أدلة للأنظمة والقوانين والتعليمات الخاصة ببرامج العمل، ومراعاة تجديد هده الأدلة لتتلاءم مع التغيرات والمستجدات المحلية والعالمية، وإصدار البلاغات و التعاميم ذات العلاقة بسياسة العمل وإجراءاته.

ويمكن من خلال ما سبق إيجاز أهم استراتيجيات تطبيق الشفافية فيما يلي:

- إعداد نظم إدارية ومالية تتضمن معايير واضحة ومحددة لتعزيز ممارسة الشفافية والنزاهة، وإصدار عقوبات صارمة لمكافحة الفساد بأنواعه.
- نشر ثقافة الشفافية ومعاييرها على مستوى المجتمع، أفرادا ومؤسسات.
- ترسيخ مبادئ الثقة والتمكين في موازاة مبادئ المساءلة والمحاسبية.
- إلزام المؤسسات الحكومية والأهلية بنشر تقارير دورية للمستفيدين توضح مستوى الخدمات التي تقدمها وجوانب القصور فيها.

المبحث الثاني: الإطار النظري المساءلة

تسعى المنظمات إلى تكوين قاعدة بحثية من المعلومات تمكنها من استشراف رؤية مستقبلية لإصلاح آليات المساءلة والمحاسبة، والارتقاء في مستوى أدائها ودلك لضرورة إحداث الإصلاح اللازم لمواجهة المتغيرات التي تدفع بهدا الاتجاه

المطلب الأول: مفهوم المساءلة ومبادئها

لا يخلو نظام بشري أيا كان طبيعته إلا و يضم أجهزة أو آليات المساءلة، فيساءل الموظف على أدائه كما يسأله على انتظام عمله ونشاطه وتقيده بالأنظمة والقوانين المعمول بها.

أولا: مفهوم المساءلة

ترجع تسمية المساءلة (**accountability**) إلى لفظ الحساب(**account**)، ويعني مضمون هدا اللفظ أن الفرد لا يعمل لنفسه فقط بل أنه مسئول أمام الآخرين، أما اصطلاحا فيمكن تعريف المساءلة بأنها " محاسبة طرف من أطراف العقد أو الاتفاق للطرف الأخر، ودلك بشأن نتائج أو مخرجات دلك العقد،التي تم الاتفاق على شروطها من حيث النوع والتوقيت ومعايير الجودة.[1]

المساءلة هي جملة من العمليات والأساليب التي يتم بمقتضاها التحقق من أن الأمور تسير وفقا لما هو مخطط لها، وضمن أقصى المستطاع ، ولدلك فالمساءلة ليست تحقيقا أو محاكمة، بل القصد

[1] فلاق محمد، مرجع سبق ذكره، ص 14.

منها التحقق من أن الأداء يتم ضمن الأطر التي حددتها الأهداف وفق المعايير المتفق عليها للوصول بالنظام إلى مستوى متميز من الكفاءة والفاعلية.[1]

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحيتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول(بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش.[2]

المساءلة هي آلية مهمة في الحاكمية المؤسسية لمحاسبة المسئولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قراراتهم وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أية نقاط غامضة أو تُهم تُوجه إليهم سواء كانوا منتخبين أو معنيين.[3]

ثانيا: مبادئ الشفافية

توجد عدة مبادئ يجب الأخ دبها عند إقرار المساءلة وهده المبادئ كما يلي:[4]

1- **وضوح قواعد النظام وعواقب المخالفات:** يجب أن يدرك العاملون بوضوح القواعد المطلوب الالتزام بها وعواقب مخالفتها، وأن توضح الفائدة من التمسك بتلك القواعد.
2- **مبدأ المباشر في تطبيق الجزاء:** إيجاد ارتباط بين المخالفة وبين الجزاء حتى يتجنبه العامل مستقبلا، ويجب أن يكون هنالك تحقيق كامل للمخالفة وأسبابها.
3- **عدالة تطبيق الجزاء:** يجب أن يقتنع العاملون بعدالة تطبيق الجزاءات حتى يتقبلوها، لدلك يجب أن يكون هنالك تحذير واضح بأن مخالفة معينة تعرض من يرتكبها لجزاء معين.
4- **المساءلة والتجانس في توقيع العقوبة:** يعد هدا المبدأ من أهم المبادئ المساءلة، ويجب أن يفهم أن العقوبة لا ترتبط بالشخص المخالف ولكن ترتبط بنوع المخالفة، وادا ارتكب عاملان مخالفة نفسها وعاقب المدير عاملا وترك الأخر فان إدارته تتهم بالتحيز والمحاباة.
5- **مبدأ التدرج في شدة العقوبة:** يجب أن يكون هنالك نوع من التدرج في نوع العقوبة بما يتناسب مع نوع المخالفة وتكرارها.

---

[1] فارس بن علوش بن بادي السبيعي، **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، الرياض،2010 ، ص 39

[2] د.سعيد علي الراشدي،مرجع سبق ذكره، ص - ص، 20 21.

[3] شادي البرغوثي، وآخرون، دور جهاز التدقيق الداخلي في الكشف عن الفساد من خلال المساءلة،مجلة دراسات محاسبية ومالية- المجلد الثامن-العدد 23-الفصل الثاني-لسنة 2013، ص 4.

[4] حرب نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

المطلب الثاني : أهمية ومتطلبات المساءلة

تلعب المساءلة دورا محوريا في تشكيل وتوجيه العمليات والنشاطات اليومية للمنظمة وتمثل المساءلة قيمة في النسق ألقيمي للمجتمع قبل أن تكون مجرد آليات وأن أهميتها ومتطلباتها ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديمقراطية والشفافية والتمكين، ودلك من خلال السعي الدءوب إلى تعزيز وتحقيق الكفاءة والفعالية والجودة.

أولا: متطلبات المساءلة.

تتطلب المساءلة وجود حرية المعلومات وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم ووجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسئولين من حيث النوعية وعدم الكفاءة أو العجز أو إساءة استعمال الموارد.ولا بد للموظف أن يبلغ عن أي سلوك يتفانى مع المعايير الأخلاقية. كما لابد من توافر الإجراءات والتدابير من خلال تشريع محدد يصف ويحدد متى وكيف يمكن الإبلاغ عن مظاهر سوء السلوك. هدا وعن مساءلة المرؤوس عن نتائج عمله ينبغي التأكد من ثلاث أمور:[1]

1- أن تكون اختصاصات ومسئوليات ذات المرؤوس واضحة و محددة بكل دقة.
2- أن يكون المرؤوس قادرا على القيام بأعبائه واختصاصاته.
3- أن تكون السلطة المخولة له متاحة بالقدر الكافي الذي يسمح له بالقيام بمسئولياته، أي وجود توازنا بين السلطة والمسؤولية و بدلك يمكن مساءلة الشخص عن فشله في القيام بمهام وظيفته.

ولتحقيق فعالية المساءلة يجب أن يكون هناك نوع من الثقة بين من يطالب بالمساءلة وبين المعلومات المدققة من الأشخاص الدين يخضعون للمساءلة.

ثانيا: أهمية المساءلة.

تبرز أهمية المساءلة كأحد الأركان الأساسية في مفهوم أو أسلوب الحكم الجديد، وهو ما عرف " بالعقد الاجتماعي" الممثل بشراكة ثلاثية بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والهادف لتحقيق استغلال أفضل لقدرات المجتمع، وتحقيق عقلانية الإدارة، فتشكل المساءلة

[1] حرب نعيمة محمد،مرجع سبق ذكره، ص 45

أداة لضمان ما يسمى بديمقراطية الإدارة العامة، ولكون غياب المساءلة يساعد على انتشار الفساد وظهور الأمراض الإدارية، بسبب تدني كفاءة وظيفة الحكومة السياسية وتدني وظيفة القطاع الخاص الاقتصادية، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة ايجابية بين مستوى المساءلة وفعالية وكفاءة الأداء.[1]

وتعتبر المساءلة في الممارسة اليومية عملية توضيح وتبرير وجود الاختلاف بين الأداء الفعلي للعاملين، والأداء المتوقع من رؤسائهم، فمثلا : لو أبلغ موظف أن رئيسه يريد رؤيته على الفور ، فان أول مل يتبادر إلى دهنه هو وجود خطأ أو قصور في أحد جوانب عمله/ مسؤوليته، وسيقوم بجرد دهني للأعمال السابقة، محاولا تذكر أو توقع السبب لطلبه وسيحضر إجابات محتملة لما يتوقعه. وان استحضار هده الصور العملية لطبيعة العمل اليومي يمكن أن يوضح كيف أن المساءلة تعتبر وسيلة لمتابعة عمل المرؤوسين ، وهي أمر لازم لتحقيق فعالية التنظيم، من حيث إنها مدخل للكشف عن الكيفية أو الصورة التي تم بها العمل، ومحاولة بيان الصعوبات أو الأخطاء ومسبباتها والعمل على تجاوزها أو تصويبها من خلال مراجعة العمل السابق.[2]

وهكذا تبرز أهمية المساءلة كآلية لضبط العمل الإداري وضمان حسن التوجيه وتحقيق الفعالية والكفاءة لمنظمات الإدارة العامة، حيث أن كفاءة عمل الشيء صحيحا، على انجاز المهام المطلوبة وتحقيق الأهداف الموضوعة، وتعني الفعالية عمل الشيء الصحيح أي اختيار أنجع الوسائل لتحقيق تلك الأهداف، وقد لوحظ أنه في إطار توزيع المهام والمسؤوليات بين القطاعين العام والخاص يزداد اقتراب المساءلة عن الأداء من هدف تحسين جودة الخدمة، والى زيادة دور المواطن(المستفيد من الخدمة) في عمليات صنع القرارات وإعادة إنتاج أنماط جديدة من المسؤولية والمساءلة في إطار نقل عدد من الصلاحيات للفاعل الجديد، ما يوفر تحسين جودة الخدمات من خلال مراعاة رغبات المستهلكين من خلال إضعاف صفة الاحتكار لمنظمات الإدارة العامة في تقديم الخدمات العامة.

فالمساءلة تمثل قيمة اجتماعية ترتبط بتحقيق قيم الديمقراطية والشفافية والتمكين، حيث يؤدي رسوخ الشفافية في أعمال الإدارة إلى تدعيم المساءلة، ومن دون المساءلة فلا قيمة للشفافية في العمل ، ومن دون الشفافية لا يمكن تفعيل المساءلة.

[1] فارس بن بعلوش بن بادي السبيعي، مرجع سبق ذكره، ص 46.
[2] نفس المرجع، ص 47.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن أهميتها مجرد آليات ترتبط بتحقيق الديمقراطية والشفافية والتمكين، وتمثل أهمية المساءلة في:[1]

1- توجيه طاقات المؤسسة نحو الأهداف الإستراتيجية.
2- تنظيم الأفراد طبقا لإستراتيجية المؤسسة.
3- تحديد نقاط الفشل في العمل أثناء تراجع الأداء.
4- معرفة العاملين بالنتائج المتوقعة وبشكل واضح.
5- توجيه تركيز الموظفين على نتائج أعمالهم.
6- تحسين الأساليب المستخدمة في تسيير أمور العمل.
7- إعطاء دافعية أكبر للتطور والتقدم في العملية الإدارية.
8- المساعدة على الإبداع والابتكار، حيث أن تفعيل المساءلة في حالة إظهار الانجاز الحسن تنمي لدى العاملين الرغبة بمحاولة الإبداع والبحث عن الوسائل لتحقيق دلك.

المطلب الثالث: فوائد وسلبيات المساءلة.

أولا: فوائد تطبيق المساءلة

لما لتفعيل المساءلة من أهمية في تحقيق التماسك التنظيمي لمختلف المنظمات والمؤسسات، وكذلك لصيانة التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع، وتحسين وتحقيق الثقة العامة في عمل الإدارة العامة، وفي حالة النظر إلى المساءلة العامة كوسيلة لدعم التنمية والتحسن المستمر في الأداء، وتحقيق الإنصاف وإظهار الانجاز الجيد، إضافة إلى

[1] حرب نعيمة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 43.

محاسبة الأداء القاصر، عندما يمكن توقع نتائج ايجابية واضحة تشكل بمجملها منافع لتفعيل عملية المساءلة، وتشمل: [1]

- تحسين الأداء.
- تشجيع الموظفين على المشاركة أكثر في عملية صنع القرارات الإدارية، ما يحقق مستوى أفضل من الالتزام في إنجاح العملية الإدارية، نظرا إلى احتوائهم وشعورهم بالأهمية.
- تعزيز الشعور بالجدارة والكفاءة على مستوى الأفراد والمنظمات.
- تساعد على الإبداعية والابتكار، حيث أن تفعيل المساءلة في حالة إظهار الانجاز الحسن تنمي لدى العاملين الرغبة بمحاولة الإبداع والبحث عن الوسائل لتحقيق دلك، وهو ما يمكن ربطه مع حب تحقيق الذات لدى العامل اعتمادا على أن الموظف أو عامل الإدارة يسعى لتحقيق المسؤولية.
- ترفع من مستوى الرضا لدى العاملين وتحقيق تحسين وصيانة الجانب المعنوي لدى الأفراد، ما يعزز الولاء للمنظمة والعمل.
- بيان وتوضيح الأدوار والمسؤوليات لأطراف المشتركة في تقديم خدمات معينة أو انجاز عملية إدارية مشتركة.
- وجود وصف وظيفي لكل وظيفة إدارية يراعي قدرة العاملين من خلال الاعتماد على نظام الجدارة في التعيين، وتوفير الإمكانات والسلطة اللازمة لتنفيذ مهام كل وظيفة.
- الموازنة الواقعية بين طبيعة توقعات الأداء، والأهداف المحددة لكل طرف في العملية الإدارية، مع القدرات والإمكانات المتوافرة لكل طرف،(المهارات المتوافرة، المصادر المخصصة، السلطات الممنوحة).
- وجود نظام لرفع التقارير للجهات ذات العلاقة على أن تكون معلومات هده التقارير، دقيقة، موثوقة، صادقة،تصف النتائج المتحققة مع التسبب الملائم نسبيا وايجابيا.
- المراجعة المشتركة بين الأطراف ومناقشة النتائج المتحققة ومقارنتها مع المخطط لها، والتعاون على تحديد سبل العلاج، وإجراءات التحسين والتطوير، ووضع نظام للاستفادة من التغذية الراجعة بين الأطراف.

والمساءلة عند تفعيلها كمبدأ وممارستها كعملية في مجال نشاطات وأعمال الإدارة العامة، تساعد في القضاء على الأمراض الإدارية المتمثلة في المحسوبية والوساطة وهد الوقت وإضاعة المال العام، وتساعد على تعزيز الثقة بالجهاز الإداري للدولة، وخلق إدارة أكثر استجابة لحاجات المواطنين، حيث وجودها يؤكد سيادة الالتزام الأخلاقي والعقلانية، وسيادة القانون، ما يعزز السعي لتحقيق كفاءة العمل الإداري، وتعزيز الشعور بالأمان الوظيفي ، ما ينعكس إيجابا على الأداء والإنتاجية، الذي يؤدي إلى رفع مستوى الأمن الوطني كمحصلة نهائية.

ثانيا: سلبيات المساءلة

[1] فارس بن بعلوش بن بادي السبيعي، مرجع سبق ذكره، ص ص 47 48.

إن جل المعوقات كانت وليدة تراكمات تاريخية للجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الذي تعمل فيه الإدارة، وفي أدناه أهمها:[1]

الفئة الأولى: معوقات إدارية وبنيوية تتعلق بالجهاز الإداري وتشمل:

- سطوة المركزية الشديدة وضعف اللامركزية على مستوى الإدارة، لدا يلتزم الإداريون التنفديون بما يملى عليهم من رؤسائهم أو من المركز الرئيس، ويكون التفويض في هده الحالة بأدنى درجاته، ما يضعف قدرة الرئيس على مساءلة المرؤوس خارج قاعدة الادعان، وهدا يشكل تحديا كون المساءلة عملية تشمل جميع جوانب العملية الإدارية، التي تتطلب من الإداري استخدام مهاراته و الاستفادة من جدارته بالعمل، ومحاولة الابتكار ، وهدا يضعف المساءلة أمام الجمهور، حيث نجد الموظف الإداري الذي يتعامل مع الجمهور مباشرة، يعزو وجود أي مشكلة يشكو منها المواطن، إلى أن التعليمات تقتضي دلك وهو ينفذها فقط.
- ضعف التخطيط الشامل ، الذي بدوره يتسبب في إضعاف أو إهمال الاستخدام الأمثل للطاقات التنظيمية، حيث يؤدي الى عدم تحديد الأدوار أو حدوث الازدواجية في النشاطات أو التداخل في الواجبات والمهام.
- صعوبة تفعيل الرقابة والإشراف الإداري بسبب تضخم حجم الجهاز الإداري وتعدد نشاطاته إضافة إلى وجود عمالة زائدة، ما يعقد عمليات المساءلة ويضعف قدرة مؤسسات محدودة لممارستها، حيث أن كل قطاع خدمة إلى نظام مساءلة مختلفة تبعا لاختلاف طبيعة عمله.
- تعقد اللوائح والإجراءات، وليس أدلة على دلك من كثرة التجارب القائمة لتبسيط الإجراءات وتزايد الشكاوي من الروتين في انجاز معاملات المواطنين، وسيادة الروتين في عمل الجهاز الإداري الحكومي بشكل عام.
- ضعف الحماية الممنوحة لأشخاص والوحدات الإدارية التي تمارس أعمال المساءلة أو الرقابة، وتبن دلك من عدم استقلاليتها التامة وإخضاعها للإدارة العامة(المركز)، ما يوفر وسائل كثيرة للتأثير على القرارات المتخذة من قبلهم.
- كثرة التغيرات في القوانين والنظم والتعليمات، وأحيانا كثرة إعادة الهيكلة يجعل من الصعب ممارسة المساءلة بصورة منتظمة وكعملية متصلة، حيث انه بالرغم من التغيرات في القوانين والتشريعات والهياكل تبقى أنشطة الإدارة العامة مطلوبة ممارستها وتقديم الخدمات اليومية للمواطنين، ولا يتوقف دلك على إدارة الشؤون العامة حتى تتضح صورة الهياكل الجديدة أو انجاز القوانين ، وإنما يكون دلك معطلا للأعمال أحيانا.

الفئة الثانية: معوقات اجتماعية ثقافية ومنها:[2]

- هيمنة الو لاءات الاجتماعية التقليدية التي تؤدي إلى شيوع المحاباة والمحسوبية في عمل الإدارة العامة وتحول العلاقة بينهما وبين المواطن إلى علاقة السيد بالتابع.

[1] فارس بن بعلوش بن بادي السبيعي، مرجع سابق، ص ص 50 -51.
[2] فارس بن بعلوش بن بادي السبيعي، مرجع سابق، ص ص 51- 52.

- انخفاض مستوى الرواتب العاملين في الجهاز الإداري مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة، ما يساعد على إيجاد بيئة ملائمة للفساد، إضافة إلى توافر العروض المغرية لتداول السيولة الزائدة بسبب توجهات الدول المختلفة لتشجيع الاستثمارات.
- ضعف التدريب، خاصة عدم احتواء برامجها على نشاطات تدريبية تحقق تعميم ثقافة المساءلة، وبيان متطلباتها ومنافعها.
- ضعف التنشئة الاجتماعية الأساسية للأفراد والعماليين في منظمات الإدارة العامة، وعدم مراعاة دلك في برامج التكييف التنظيمي، التي تتمثل في تأهيل الموظفين الجدد، خاصة في مجال المساءلة وعلاقتها ومقتضياتها.
- انتشار الفساد الذي أصبح من المعوقات الخطيرة التي تحول دون تفعيل مفهوم المساءلة.

خاتمة الفصل

كخلاصة لهدا الفصل أن للشفافية مجموعة من المفاهيم تتضمن وضوح التشريعات وسهولة فهمها، واستقرارها وانسجامها ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع، وتوفير مناخ صحي يسوده الصدق والمصداقية، و إن الشفافية و إن كانت مطلوبة في حياة الناس مع بعضهم البعض والعلاقات الإنسانية بشكل عام إلا أنها تبدو ضرورية وملحة في منظمات العمل الإدارية والسياسية،و يتطلب تطبيق الشفافية في العمل الإداري قناعة القيادات بأهميتها وممارستها فعليا، ودلك لأن شفافية القائد تؤدي لزيادة الثقة والمشاركة في الأدوار والانتماء للعمل وزيادة الإنتاجية، ورغبة كبيرة في تحمل المسؤوليات والأعباء.

حيث تعد العلاقة بين الشفافية والفساد علاقة عكسية فكلما ازدادت الشفافية ارتفعت إمكانية الحد من الفساد والسيطرة عليه كما تعد الشفافية أهم عناصر الإدارة الجيدة، حيث تؤكد المنظمة الدولية لأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة أن الشفافية قوة مؤثرة تستطيع أن تحارب الفساد، وتحسن الإدارة وتعزز المساءلة وهي ضرورة لمباشرة المساءلة بقصد وقف أعمال التجاوز والتحايل فضلا عن أهميتها لممارسة حق المشاركة في صنع القرار.

لا يخلو نظام بشري أيا كان طبيعته إلا و يضم أجهزة أو آليات المساءلة، فيساءل الموظف على أدائه كما يسأله على انتظام عمله ونشاطه وتقيده بالأنظمة والقوانين المعمول بها. وتتطلب المساءلة وجود حرية المعلومات وأصحاب مصلحة قادرين على تنظيم أنفسهم ووجود نظام لمراقبة وضبط أداء المسئولين من حيث النوعية وعدم الكفاءة أو العجز أو إساءة استعمال الموارد ولا بد للموظف أن يبلغ عن أي سلوك يتفانى مع المعايير الأخلاقية.

وحيث تعتبر الشفافية والمساءلة مفهومان متصلان يضمن كل منهما الأخر و هم أيضا آليتان فعاليتان للحد من الفساد المالي، فلا شفافية بدون مساءلة كما لا يمكن أن تتحقق المساءلة دون توفر الشفافية ومقوم أساسي من مقومات الحكم الصالح الذي يشكل شرطا مسبقا من شروط تحقيق التنمية.

وفي الفصل الموالي سنتناول الدراسة الميدانية في البنوك التجارية.

الفصل الثالث

الدراسة الميداني في البنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة

تمهيد

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي، وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات من الأولويات، قمنا بهده الدراسة التطبيقية محاولة لاكتشاف دور البنوك في تطبيق الشفافية والمساءلة في محاربة الفساد المالي بهدف التقرب أكثر من واقع البنوك التجارية ودورها في محاربة الفساد المالي، وبلورة رؤية موضوعية حول التسهيلات التي تقدمها كما سنحاول من خلال دراستنا استنباط السبل الكفيلة لمحاربة هده الظاهرة.

ويتناول هدا الفصل وصفا لمنهج الدراسة، وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدق ثباتها، كما يتضمن هدا الفصل وصفا لإجراءات التي قمنا بها في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدنا عليها في تحليل الدراسة.

ولتحقيق ما يهدف إليه هدا الفصل فقد تمت هيكلته على النحو التالي:

1. منهجية الدراسة وإجراءات الدراسة الميدانية.
2. نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية

المطلب الأول: منهجية ومجتمع الدراسة

أولا: منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي والدي يعرف بأنه أسلوب في البحث يتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع أن يتفاعل معها فيصفها و يحللها، ودلك بهدف بيان دور الشفافية والمساءلة في محاربة الفساد المالي- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة، وتم الحصول على البيانات اللازمة من خلال البحث في الجانب الميداني ودلك بتوزيع استبيان تم إعدادها لهدا الغرض تم تقسيمها إلى جزأين، ويحتوي الجزر الأول على بعض الخصائص والسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، ويحتوي الجزء الثاني على الأسئلة الخاصة بفرضيات الدراسة، وقد تم إعطاء خمسة بدائل لكل سؤال وهي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة)، وتم اختيار هدا النوع من الإجابات ذات النهايات المغلقة لتشجيع أفراد عينة الدراسة على الإجابة، والقدرة على الوصول إلى نتائج دقيقة من خلال التحليل، وقد تم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج SPSS(Statistical Package For Science)، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

وقد تم استخدام البيانات الثانوية من مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بالشفافية والمساءلة ودورها في محاربة الفساد المالي،و أية مراجع تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وذلك للتعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات،وكذلك كأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة، وحتى يتم التمكن من صياغة أداة الاستبيان بشكل صحيح وشامل لمختلف أبعاد مشكلة الدراسة.

ثانيا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في البنوك التجارية، والبالغ عددهم 50 مرجعا.

ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة تم استخدام أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراده، وعليه تكون عينة الدراسة هي مجتمع البنوك العاملة بولايتي الطارف و عنابة، وقد تم توزيع الاستبيان على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد 43 استبيان، وبعد تفحص الاستبيانات لم يتم استبعاد أي من الاستبيانات نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبدلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 43 استبيان.

جدول رقم(2) توزيع الاستبيانات على البنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة والمستردة منه

رقم	البنك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة
1-	بنك القرض الشعبي الجزائري-وكالة الطارف-	9	8
2-	بنكالفلاحة والتنمية الريفية -وكالة الطارف-	10	8
3-	بنك التنمية المحلية – وكالة الطارف-	4	3
4-	بنك الوطني الجزائري- وكالة الطارف-	8	7
5-	بنك سوسيتي جنيرال- وكالة عنابة-	6	6
6-	البنك الوطني للتوفير والاحتياط- وكالة الطارف-	6	5
7-	بنك القرض الشعبي الجزائري– وكالة عنابة-	7	6
	المجموع	50	43

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيانات الموزعة.

حدود الدراسة الميدانية:

1. **الحدود المكانية:** وتتمثل في البنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة.
2. **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 25 فيفري 2018 الى 15 أبريل2018

المطلب الثاني: خصائص وسمات مجتمع الدراسة

1- العمر

يبين جدول رقم (3) أدناه أن 14% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أقل من 25 سنة، 46,5% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من 25 سنة إلى 35 سنة ، و 23,3% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من 35 سنة إلى 45 سنة ، أما النسبة الأخيرة تمثل 16,3% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أكثر من 45 سنة، وهي أقل نسبة في الفئة العمرية مما يدل على أن النسبة الكبرى من العينة من العمر هي من 25 سنة إلى 35 سنة ودلك يتناسب مع مدى خبرة والنضج عينة الدراسة كما تم ذكره في جدول رقم (7) لمتغير سنوات الخبرة لأفراد العينة.

جدول رقم(3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	6	14.0
من 25 سنة – 35 سنة	20	46,5
من 35 سنة – 45 سنة	10	23,3
من 45 سنة فأكثر	7	16,3
المجموع	43	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

2- الجنس

يبن جدول رقم(4) أدناه أن 60,5% من عينة الدراسة من فئة الاناث، و5,39% من عينة الدراسة من فئة الذكور، أي أن النسبة الأكبر هي لمتغير أنثى في عينة الدراسة وهذا ما يدل على أن النساء في البنوك التجارية اقتحموا المجال.

جدول رقم(4) توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	17	39,5
أنثى	26	60,5
المجموع	43	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

3- المؤهل العلمي

يبن جدول رقم(5) أدناه أن 81,4% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ليسانس و 14,2% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير، و4,65% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دكتوراه و 16,27% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي تخصصات أخرى، حيث يبين أن مجتمع الدراسة يتميز بالوعي والنضج ولديهم شهادات علميةو ما يعاب على عينة الدراسة النسبة المتدنية للدكتوراه و الماجستير التي بإمكانها إعطاء دفع قوي وهذا راجع الا أن البنوك ليس لديهم قانون أساسي لحملة شهادات الماستر.

جدول رقم(5) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	35	65
ماجستير	6	14,2
دكتوراه	2	4,65
مؤهلات أخرى	7	16,27
المجموع	43	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

4- التخصص العلمي

يبن جدول رقم(6)37, أدناه أن 20% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة و 23,25% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي مالية وبنوك ،و 25,58 %من عينة الدراسة تخصصهم العلمي إدارة أعمال و13,95% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي دراسات أخرى، مما يدل على أن النسبة من العينة من تخصص المحاسبة ويليها إدارة الأعمال ودلك بما يتناسب مع طبيعة أعمال الدراسة.

جدول رقم(6) توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	16	37,20
مالية وبنوك	10	23,25
ادارة أعمال	11	25,58
تخصصات أخرى	6	13,95
المجموع	43	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

5- سنوات الخبرة

يبن جدول رقم(7) أدناه أن 9,3% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من سنة و41,9 % من عينة الدراسة سنوات خبرتهم من سنة إلى 5 سنوات،و 16,3 %من عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات و 14,0% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 10 سنوات إلى 15 سنة، و 18,6 % من عينة الدراسة سنوات خبرتهم أكثر من 15 سنة ، مما يدل أن الخبرة العميلة هي في الفترة الأكبر وتبلغ من 5 سنوات إلى 10 سنوات مما يبني مدى الخبرة المتوسطة لأفراد العينة و هذا يدل على الصدق و المصداقية للفئة حيث يتوافق هذا مع الفئة العمرية.

جدول رقم(7) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	4	9,3
من سنة – 5 سنوات	18	41,9
من 5 سنوات – 10 سنوات	7	16,3
من 10 سنوات – 15 سنة	6	14,0
أكثر من 15 سنة	8	18,6
المجموع	43	100,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

المطلب الثالث: أداة الدراسة والمعالجة الاحصائية

تم إعداد الاستبيان على النحو التالي:

1. إعداد استبيان أولية من أجل استخدامها في جميع البيانات والمعلومات.
2. عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
3. تعديل الاستبيان بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
4. توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، ولقد تم تقسيم الاستبيان إلى جزأين كما يلي:

الجزء الأول: يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة و يتكون من خمسة (5) فقرات (العمر، الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، و سنوات الخبرة)،.

الجزء الثاني: يتكون من (16) فقرة موزعة على محورين هي:

- **المحور الأول:** مستوى التزام البنوك التجارية في تطبيق الشفافية، ويتكون من (7) فقرات.
- **المحور الثاني:**يناقش فيه مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة البنوك التجارية عن فسادها ان وجد، ويتكون من (9) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت خماسي الدرجات لقياس الاستبيان وذلك من حسب جدول رقم(8)

جدول رقم(8) مقياس الإجابة على الفقرات

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق

					بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

أي بمدى استجابة (5-1) و بوسط فرضي قدره (03)، كما تم اعتماد مستوى المعنوية (0.05) لقبول أو رفض الفرضيات، و هو من المستويات المعنوية المتفق عليها في اختبار الفرضيات في مثل هذه الدراسات.

حيث:

- درجة الاستجابة لموافق بشدة هي 100%
- درجة الاستجابة لموافق هي 80
- درجة الاستجابة لمحايد هي 60
- درجة الاستجابة لغير موافق 40
- درجة الاستجابة غير موافق بشدة 20[1]

المعالجات الإحصائية

بعد جمع الاستبيان الموزع تم تفريغه وتحليله من خلال البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss الذي يستعمل بكثرة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها كالإحصائيات الوصفية والارتباط مما يساعد في فهم و تحليل المعلومات اللازمة من اجل اتخاذ القرارات الرشيدة، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- **التكرارات و النسب المئوية**: لوصف خصائص العينة؛
- **المتوسطات ا** لتحديد مستوى تطبيق العبارات الواردة في الاستبيان؛
- **الانحرافات المعيارية**: بيان درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي؛
- **معامل الارتباط ألفا كرو نباج** Alpha Cronbach: و ذلك لاختبار ثبات أداة الدراسة عبر قياس درجة الاتساق لفقرات الاستبيان؛
- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البياناته لتتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S)
- **معامل الإرتباط** Pearson: تم استخدامه من اجل تحديد طبيعة العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع؛

[1] درجة الاستجابة تساوي 1÷ 100 5 N، حيث n هو مستوى الدرجة

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولم جروف -سمر نوف)

يقيس اختبار كولمجروف -سمرنوف قياس ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أملا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول التالي (8) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم أكبر من 0.05 (0.05 sig.) وهذا يدل أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي مما يعني وجوب استخدام الاختبارات المعلمية.

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	مستوى التزام القطاع المصرفي بتطبيق الشفافية	7	1,002	0,301
الثاني	مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاع المصرفي عن فسادها ان وجد.	9	1,350	0,091

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على النتائج برنامج SPSS

المطلب الثاني: صدق وثبات الاستبيان

يعتبر الصدق و الثبات من الخصائص المطلوبة لأداة الدراسة، ولذلك تم تقنين فقرات الاستبيان للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:
أولا: صدق فقرات الاستبيان حيث تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بالطرق الآتية:

1. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تسمح بالاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول:**مستوى التزام البنوك التجارية بتطبيق الشفافية

يبين جدول رقم (9) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (مستوى التزام البنوك التجارية بتطبيق الشفافية) والمعدل الكلي لفقراته،والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة(0.05) ،حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 23 والتي تساوي 0.396، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم(9) الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: مستوى التزام البنوك التجارية بتطبيق الشفافية

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط برسون	مستوى الدلالة
1	البنوك التجارية ملتزمة بحق المواطنين في الوصول والاطلاع على البيانات والمعلومات والوثائق العامة.	0,639	0,000
2	البنوك التجارية تعمل على تحديث أنظمتها وتشريعاتها لإزالة الغموض والضبابية عنها وإعلانها.	0,607	0,000
3	البنوك التجارية ملتزمة بالنشر والإفصاح عن تفاصيل بنود موازناتها بكل دقة ووضوح في توقيت محدد والية منتظمة.	0,630	0,000
4	البنوك التجارية ملتزمة بتوفير اللوحات الإرشادية والكتيبات والأدلة اللازمة لتوعية المعنيين	0,471	0,001

	بالخدمة.		
5	الأجهزة القضائية والتنفيذية ملتزمة بعلنية محاكمة المتهمين في قضايا الفساد المالي وتنفيذ العقوبة بحق من تثبيت إدانتهم.	0,557	0,000
6	سياسات التوظيف والترقية في البنوك التجارية مبنية على الكفاءة والجدارة ومعايير محددة ومعلنة.	0,779	0,000
7	مهام الوظائف في البنوك التجارية واضحة ومحددة بطريقة مكتوبة ومعلنة.	0,594	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

يبين الجدول رقم(9) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول، و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05=α حيث تراوحت ما بين(0,471و 0,779) و عليه تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني:** مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاع المصرفي عن فسادها ان وجد.

يبين جدول رقم (10) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة البنوك التجارية عن فسادها ان وجد) و المعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة(0.05) ،حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم(10)الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة البنوك التجارية عن فسادها ان وجد.

مسلسل	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	البنوك التجارية ملتزمة بتوثيق أداء العاملين فيها والمحافظة على وثائقها من العبث المعتمد والإتلاف حسب اللوائح المحددة لمدد الحفظ.	0,391	0,004

2	الأجهزة الرقابية ملتزمة بمساءلة كافة المتهمين في قضايا الفساد المالي ومعاقبة من ثبت إدانته دون تميز	0,599	0,000
3	الأجهزة الرقابية لديها من الصلاحيات والإمكانات ما يمكنها من ممارسة مهمها الرقابية بكفاءة.	0,662	0,000
4	الأجهزة الرقابية ملتزمة بتقدير تقارير أداء دورية للجهات العليا بكل وضوح ودقة.	0,713	0,000
5	الأجهزة الرقابية تمتلك قنوات اتصال(خطوط الهاتف الساخنة- صناديق الشكاوي- مواقع الانترنت) لتقبل بلاغات الفساد المالي، بالإضافة للاستقبال المباشر.	0,580	0,000
6	البنوك التجارية تعمل على تنمية الرقابة الذاتية للعاملين فيها من خلال الدورات التدريبية والكتيبات والمنشورات والقدوة الحسنة.	0,209	0.001
7	البنوك التجارية تلزم جميع العاملين فيهل بتقدير تفسيرات لقراراتهم وتصرفاتهم المشكوك فيها.	0,555	0,000
8	الأنظمة والتشريعات والتدابير الأمنية الموجودة كفيلة بتشجيع وحماية الأشخاص الدين يساهمون في كشف الفساد المالي.	0,600	0,000
9	الأجهزة التنفيذية والقضائية ملتزمة بالتحقيق ومحاكمة متهمي الفساد المالي دون تأخير.	0,587	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

ثانيا: ثبات الاستبيان

يقصدبثباتالاستبيانأنيعطيالاستبياننفسالنتائجفيحالةتمإعادةتوزيعهاأكثر منمرةتحتنفسالظروفوالشروط،وهذايعنيأنتكونالنتائجالتيتعطيهاالاستبيان متقاربة إذا تم تكرار توزيعها على عينة الدراسة، وقد تم التحقق من الثبات من خلال طريقة معامل ألفا كرو نباخ.

طريقة ألفا كرونباخ cronbach'salpha:

استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان كطريقة ثانية لقياس الثبات ويبين جدول رقم (11) أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول رقم(11) معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ
الأول	مستوى التزام القطاع المصرفي بتطبيق الشفافية	7	0,791
الثاني	مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاع المصرفي عن فسادها ان وجد.	16	0,774

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

لقد تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان و يبين جدول رقم (11)أن معاملات ا لثبات مرتفعة مقارنة بالمستوى 70% الذي حدده الاختصاصيون حيث تراوح معامل الثبات لمحاور الاستبيان باستخدام طريقة ألفا كرو نباخ بين (0,791 و 0,774) مما يطمئن من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة مناقشة واختبار الفرضيات كما يلي:

•**الفرضية الأولى:**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الشفافية والحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة .

جدول رقم(12) يبين معامل الارتباط بين الشفافية والحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية

المحور	الإحصاءات	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة

1	معامل الارتباط بيرسون	0,610
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والحد من الفساد المالي،و تشير النتائج المبينة في جدول رقم (12) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 و هي اقل من 0.05، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.610 و هي اكبر من قيمة r الجد ولية التي تساوي 0.873،مما يدل على وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية، و بالتالي قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والحد من الفساد المالي بولايتي الطارف و عنابة عند مستوى $\alpha = 0.05$

الفرضية الثانية:توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين المساءلة والحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة.

جدول رقم(13) يبين معامل الارتباط بيرسون بين المساءلة والحد من الفساد المالي بالبنوك العاملة بولايتي الطارف و عنابة

المحور	الإحصاءات	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة والحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف وعنابة .
2	معامل ارتباط بيرسون	0,759
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج spss

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لاختبار،توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة والحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة. و تشير النتائج المبينة في جدول رقم (13) أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 و هي اقل من 0.05 كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.759 و هي اكبر من قيمة r الجدولية، مما يدل على وجود علاقة ايجابية ذات

دلالة إحصائية، و بالتالي قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المساءلة والحد من الفساد المالي عند مستوى $\alpha = 0.05$

خاتمة الفصل

على ضوء الدراسة الميدانية التي قمنا بها في البنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة، وتحليل نتائج الدراسة، جاء الفصل الثالث على شكل فصل تحليلي ميداني للتحقق من دور الشفافية والمساءلة في محاربة الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة.

حيث أنه وفي بداية هذا الفصل تم عرض تفصيلي للإجراءات من وصف منهج الدراسة،أفراد مجتمع الدراسة و عينتها،و كذلك أداة الدراسة المستخدمة و طرق إعدادها ثم المعالجات الإحصائية المعتمد عليها في تحليل الدراسة، ثم صدق وثبات الاستبيان التي تم القيام بها في تقنين أدوات الدراسة و تطبيقها لينتهي هذا الفصل باختبار مختلف فرضيات الدراسة.

وبذلك يكون قد تم إسقاط مختلف المفاهيم النظرية المقدمة في الفصل الأول والفصل الثاني بغية الوصول إلى أبرز النتائج وتقديم بعض الاقتراحات المهمة التي لو تم تجسيدها ميدانيا فإن ذلك سيساهم حتما في نشر الوعي حول موضوع الشفافية والمساءلة ودورها في محاربة الفساد المالي.

خاتمة

من خلال تناولنا لموضوع دور الشفافية والمساءلة في مجارية الفساد المالي تمت معالجة إشكالية الدراسة التي كان سؤالها الرئيسي هو:ما هو دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي بـالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة ؟

و من خلال الفصول الثلاثة و انطلاقا من الفرضيات الأساسية و باستخدام الوسائل و الأدوات المشار إليها يمكن عرض نتائج اختبار الفروض، و نتائج هذه الدراسة و التوصيات المقدمة، و آفاق البحث العلمي فيما يلي:

1- نتائج اختبار الفروض

- **الفرضية الأولى**: والتي محتواها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)بين الشفافية والحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولاية الطارف و عنابة من خلال الدراسة الميدانية و حسب النتائج المتوصل إليها تبين لنا صدق هذه الفرضية.
- **الفرضية الثانية**: و التي فحواها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(0.05) بين المساءلة والحد من الفساد المالي بالبنوك التجارية العاملة بولايتي الطارف و عنابة، و هذا حسب النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية و منه يتم قبول صدق هذه الفرضية.

2- عرض نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية تم استخلاص ما يلي:

- يكون التشريع في إجراءات التحقيق ومحاكمة متهمي الفساد المالي، بغض النظر عن مكانته كمسئول فلذا يجب تطبيق القانون كل من قام بالفساد والمساس بالمال العام وتكون إدانته علنية ليكون عبرة لكل مسئول، وخير دليل التجربة اليابانية حيث يحاسب المسئول علنا في الإعلام.
- تتم محاربة الفساد في السؤال الأهم" من أين لك هذا".
- استغلال مناصب الشغل لتحقيق أرباح شخصية دون مساءلته من أي جهة لك هذا.

3- توصيات الدراسة

أوصت الدراسة استنادا لنتائجها المبسطة لموضوع الشفافية والمساءلة في محاربة الفساد المالي ببعض التوصيات والمتمثلة في التالي:

- وضع الإجراءات اللازمة وإتباع نظام الشفافية والابتعاد عن ما هو نقدي.
- يجب على كل مواطن على اطلاع ودراية بما له وما عليه من مسؤوليات.
- يجب على كل مسئول أن يصرح بممتلكاته قبل الحصول على المنصب لتكون مساءلته في شفافية ويمكن تقصي مصدر الأموال بسهولة.
- المراقبة ورفع مستوى كفاءة أجهزة الرقابة يمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالموارد البشرية والموارد المادية.
- يجب تحديث النظام البنكي لأنه يمثل الغسالة التي يجري فيها غسيل الأموال والصفقات المشبوهة لذا يجب مراقبة كل الصفقات الكترونيا والابتعاد عن ما هو نقدي.
- تكون محاربة الفساد المالي بتطوير المنظومة المالية و البنكية (الاعتماد على وسائل الدفع الحديثة بدلا من الوسائل التقليدية(الأوراق البنكية) تتبع تدقق الأموال ومصدرها).

4- أفاق البحث العلمي

تمثل أفاق البحث العلمي في دور الشفافية والمساءلة في محاربة الفساد المالي

- دور و أهمية نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد المالي.
- تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دور لجنة التدقيق في تجسيد الشفافية في البنوك.
- دور أجهزة الرقابة في تطبيق الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد المالي.

وفي الأخير يمكن القول أن بحثنا لم يلم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع إذ يبقى دراسة علمية تشوبها بمجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقات لبحوث أخرى حيث أردنا من خلال هذا الموضوع الحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون عناوين لبحوث مستقبلية.

ملخص

هدفت هذه الدراسة لتناول موضوع دور الشفافية والمساءلة في محاربة الفساد المالي وتم الاتباع المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أولها نتائج الدراسة النظرية أن لا يمكن وضع تعريف محدد وشامل للفساد المالي، نظرا لتعدد ميادين دراسة هذه الأفة، ، وأن الشفافية والمساءلة ركيزتين أساسيتين للحد من الفساد المالي داخل البنوك التجارية، فكلما هناك شفافية من خلال اتاحة المعلومات عن الإجراءات الإدارية وكيفية التسيير بالإضافة الى مساءلة العاملين عن واجباتهم، أما نتائج الدراسة الميدانية أن الجنس الشائع أنثى وهذا ما يدل على النساء اقتحموا المجال، والمؤهل العلمي الشائع ليسانس فأكثر ما يبرهن أن المجتمع ذو مستوى علمي ومؤهلات علمية تسمح لهم بتقديم معلومات ذات مصداقية أكثر ، وعليه تم قبول فرضيات الدراسة الأولى والثانية لاستفياء وتحقق عوامل الشفافية والمساءلة.

ومن بين توصيات الدراسة تم اقتراح وضع لائحة سهلة الاطلاع بالنسبة للمواطنين لمعرفة كامل الاجراءات المتخذة لوضع حد من التجاوزات المالية حيث عندما يكون هناك شفافية يكون الحسابات المالية مراقبة وصعب العبث بها، ثم تطبيق نظام مالي حديث ومرن يتميز خاصة بالشفافية واعطاء تقييمات دورية كل ما لزم الأمر، القيام بالتوجيهات الترشيدية و تحسسه بخطر هذه الآفة.

الكلمات المفتاحية:

الفساد المالي، الشفافية، المساءلة.

Résumer

ملخص

Cette étude vise à répondre à la question du rôle de la transparence et la responsabilité dans la lutte contre la corruption financière et a été suivi le descriptif et analytique, et l'étude a révélé un ensemble de résultats d'abord, les résultats de l'étude théorique qui ne peut pas être une définition de la corruption financière spécifique et complète, compte tenu de la multiplicité des domaines d'études de ce fléau, et que les piliers de transparence et de responsabilité Sont essentiels pour réduire la corruption financière dans les banques commerciales, chaque fois qu'il y a transparence en fournissant des informations sur les procédures administratives et la gestion, ainsi que la responsabilité des employés pour leurs fonctions. Ils ont protégé la zone, et la qualification scientifique commun baccalauréat et surtout ce qui prouve que la communauté scientifique avec les qualifications scientifiques et leur permettre de fournir des informations à un niveau plus crédible, et il a été accepté premières hypothèses de l'étude et la deuxième et d'atteindre des facteurs de transparence et de responsabilité.

Parmi les recommandations de l'étude était la proposition d'accès à la liste facile pour les citoyens des mesures complètes prises pour trouver de mettre un terme aux excès financiers où quand il y a la transparence ont le contrôle des comptes financiers et difficiles à falsifier, et ensuite appliquer un système financier moderne et flexible caractérisé par la transparence privée et de donner des évaluations périodiques de tous les nécessaires , Faire des directives rationnelles et les sensibiliser au danger de ce fléau.

les mots clés:

Corruption financière, Transparence, Responsabilité

Abstract

The aim of this study was to address the role of transparency and accountability in the fight against financial corruption. The descriptive

and analytical approach was followed. The study reached a set of results. The first is the results of the theoretical study that it is not possible to define a specific and comprehensive definition of financial corruption. Are essential to reduce financial corruption within commercial banks, whenever there is transparency by providing information on administrative procedures and management, as well as accountability of employees for their duties. The results of the field study that sex is common female, They protected the area, and the common scientific qualification Bachelor and above what proves that the scientific community with scientific qualifications and allow them to provide information with a more credible level, and it was accepted first hypotheses of the study and the second and achieve transparency and accountability factors.

Among the recommendations of the study, it was proposed to establish a list of easily accessible for citizens to know all the measures taken to put an end to the financial excesses. When there is transparency, the financial accounts are monitored and difficult to tamper with, then applying a modern and flexible financial system that is characterized by transparency and periodic evaluations. To make rational directives and sensitize them to the danger of this scourge.

Keywords: Financial corruption, Transparency, Accountability

قائمة المراجع

أولا الكتب:

1- باللغة العربية.

- جواد رشمي، الفساد المؤسسي هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن،2004.
- سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2006.
- نائل حنون، شريعة حمو رابي، الجزء الأول، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2003.
- يوسف خليفة اليوسف، دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 2004
-

2- باللغة الأجنبية

- World bank, world development report, oxford university press, Washington D.C, 1997

ثانيا: المجلات والدوريات العلمية

- أبو سن، أحمد إبراهيم، استخدام أساليب الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري،(المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلة علمية دورية محكّمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، العدد 1417 ، 1421 ه 1996 /م)،المجلد 11.
- فلاق محمد، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الإداري "تجارب دولية"، مجلة الردة لاقتصاديات الأعمال، العدد 2015/01
- كردودي صبرينة، وصاف عتيقة، الوقاية من الفساد المالي والإداري من المنظور الإسلامي (مشكلة الإثراء غير المشروع لموظف القطاع العمومي)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 2016
- زياد عربية ،الفساد ، مجّلة دراسات إستراتيجية ،العدد 16 ، جامعة دمشق، 2005، ص02
- ماجد عبد الله المنيف ، التحليل الإقتصادي للفساد و أثره على الاستثمار و النمو، مجّلة بحوث اقتصادية عربية ، ا تحري صبيحة، دور الإفصاح في ترشيد قرار

الاستثمار في أسواق الأوراق المالية، رسالة الماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار،عنابة،2010،ص 78لجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، مصر، 1998

- مجلة الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، ظاهرة الفساد المالي والاداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003،العدد الثالث/ السنة الثامنة 2016،
- مجلة الحلي للعلوم القانونية والسياسية ، ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد العام 2003،العدد الثالث/ السنة الثامنة 2016
- محمد بن محمد أحمد الحربي، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الادارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، المجلة الدولية التربيو المتخصصة، الجلد(1)، العدد (6)، تموز، 2012

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية

- سارة بوسعيود، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص ،الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2013/2012
- ريمة مناع، أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على الاستقرار المالي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01-2014،قسنطينة،
- حسين عبد الجليل أل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة الماجستير في المحاسبة والتحليل المالي، الاكاديمية العربية في الدانمارك، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، 2010
- حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،بسكرة، 2013/2012
- حرب نعيمة محمد،واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، مذكرة شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، إدارة الأعمال، غزة،
- فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية في المملكة العربية السعودية، جامعة نايف

العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الادارية، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية ،الرياض،2010

- حسان بوساحة، جرائم الفساد المالي على ضوء القانون رقم 06-01، مذكرة ليسانس في الحقوق، تخصص قانون العام، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2014 2015

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية.

- دادن عبد الغني، سعيدة تلي، حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري، عنوان المداخلة فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي، مخبر مالية ،بنوك وادارة الاعمال، الملتقى الوطني، 6.7 ماي 2012
- دراسة الفساد الاداري والمالي والأثار وسبل الحد منه،منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة،9-11 ديسمبر 2013
- مسعود درواسي، ضيف الله محمد الهادي، حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري، عنوان المداخلة فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات، مخبر مالية ،بنوك وإدارة الاعمال، الملتقى الوطني، 6.7 ماي 2012،

خامسا: مواقع الانترنت الرسمية

- https://hrdiscussion.com/hr42958.html,14/10/2017

وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــث العلمـــــي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID LE-Tarf

كليةالعلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية:2017-2018

قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور الشفافية والمساءلة في محاربة الفساد المالي

تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

تحت إشراف الدكتور:

ملوكي أوس

من إعدادالطالبة:

- **رحال إيمان**

أمـــام أعضاء اللجنة

ملوكي أوس	**مقررا**
أو سياف عمار ياسين	**رئيسا**
فلفلي الزهرة	**مناقشا**

وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــث العلمـــــي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف -

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID LE-Tarf

كليةالعلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion

الرقم التسلسلي: ..... السنة الجامعية:2017-2018

قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور الشفافية والمساءلة في محاربة الفساد المالي

تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

تحت إشراف الدكتور:

ملوكي أوس

من إعدادالطالبة:

- **رحال إيمان**

أمـــام أعضاء اللجنة

ملوكي أوس	**مقررا**
أو سياف عمار ياسين	**رئيسا**
فلفلي الزهرة	**مناقشا**